

جامعة احمد دراية أدرار - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

الموضوع:

أثار تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على العائدات النفطية - حالة الجزائر -
(خلال فترة 1990-2015)

تحت إشراف الدكتور:

مدياني محمد

إعداد الطلبة:

❖ العرابي حسن

❖ حموايعيش محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2017/05/09

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا

صديقي احمد

الدكتور

مشرفا

مدياني محمد

الدكتور

مناقشا

لحسين عبد القادر

الدكتور

الموسم الجامعي: 2017/2016

الإهداء

يشرفني أن أهدي هذا العمل المتواضع الذي يمثل حصيلة دراستي و ثمرة جهدي إلى أحلى ما ينطق به اللسان أُمي رحمها الله وأعز وأطيب مخلوق أبي اللذان قال فيهما الرحمان :

" وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا آياه ، و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما ، فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما و قل لهما قولا كريما "

وإلى إخواني و أخواتي حفظهم الله وإلى كل أفراد عائلته كل واحد باسمه

و إلى من ساندني طوال فترة إنجاز هذه المذكرة صديقي العزيز "العربي حسن"

و إلى أعز الأصدقاء "صافوني إبراهيم" و "دودو يمينة" و "ب) حليلة" و "بن الصالح مبارك" و "عبد الكريم مالكي" و "بركاني لحسن"

و إلى كل دفعة 2017/2016

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى اللذان قال فيهما عز وجل " و قضى ربك أن تعبد إلا إياه و بالوالدين إحسانا "

إلى أعذب و أرق كلمة في الكون و هي أمي رمز العطاء و الحب و إلى من أثار دربي و آمن بنجاحي و منحني الثقة أبي العزيز

إلى كل أفراد عائلتي كل واحد باسمه

و إلى من ساندني طوال فترة إنجاز هذه المذكرة صديقي العزيز "حموايعيش محمد"

إلى أعز الناس صافوني ابراهيم و مسعودي محمد اوكاسو و غنجو و العرابي (م) و صالح (م) و مسعودي حمزة و بن الصالح مبارك و مالكي عبد الكريم و بركاني لحسن

إلى كل دفعة 2017/2016

و اتوجه باسمي و اسم زميلي بالشكر الجزيل و فائق الاحترام إلى الأستاذ مدياني محمد الذي

ساندنا بتوجيهاته القيمة

العرابي حسن

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله العلي العظيم الذي رزقنا العقل ووهبنا التفكير والصبر وحسن التوكل عليه والصلاة والسلام على رسوله محمد بن عبد الله خير من دعا إلى الحكمة والموعظة الحسنة.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

((إذا ساعدكم أحد فكافئوه، فإن لم تجدوا فأتوا عليه)).

وعرفانا منا بالجميل نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير نرسلها عبر طائر السلام:

إلى كل من تقاسم معنا مشاق هذا العمل، ونخص بالذكر في ذلك الأستاذ المشرف

* مدياني محمد *

إلى كل الذين أكرمونا بعطائهم العلمي معلمينا وأساتذتنا الأفاضل من الطور الابتدائي حتى الجامعي.

إلى جميع من كانت لنا منهم يد العون في سبيل إتمام هذا العمل، من ذللو لنا الصعاب بمجهوداتهم

المضاعفة وصبرهم في سبيل مساعدتنا

إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

تحية وتقدير إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل من بعيد أو قريب

ونسأل الله أن يتقبل هذا العمل لوجهه الكريم

والحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين.

وشكرا

الفهرس

الصفحة	الموضوع
	الإهداءات
	كلمة شكر
	فهرس المحتويات
	فهرس الأشكال و الجداول
أ-ث	مقدمة عامة
	الفصل الأول: سعر الصرف وتطوره في الجزائر
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
06	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
06	المطلب الثاني: أدوات وأهداف سعر الصرف
08	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته
15	المبحث الثاني: تطور أسعار الصرف في الجزائر
15	المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر
18	المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
20	المطلب الثالث: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر (1990-2015)
28	خلاصة
	الفصل الثاني: تطورات أسعار النفط والعوائد النفطية الجزائرية
30	تمهيد
31	المبحث الأول: أسعار النفط والعوامل المحددة له
31	المطلب الأول: ماهية أسعار النفط
36	المطلب الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط
37	المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط (1990-2015)
40	المبحث الثاني: تطورات العائدات النفطية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري
40	المطلب الأول: اثر العائدات النفطية في الجزائر (1990-2015)
52	المطلب الثاني: أهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر
53	المطلب الثالث: تطور الفوائض النفطية في الجزائر وإشكال استثمار الفوائض في الجزائر
58	خلاصة

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين تطور سعر الصرف وسعر النفط في الجزائر

تمهيد

60

المبحث الأول: مفاهيم حول نموذج الانحدار الخطي البسيط

61

المطلب الأول: صياغة النموذج

61

المطلب الثاني: فروض النموذج

61

المطلب الثالث: تقدير معاملات النموذج

62

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

64

المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتقدير نموذج الدراسة.

65

المطلب الأول: تقديم اختبار ADF

66

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلسلة PP (أسعار البترول) والسلسلة TCH (سعر الصرف)

67

المطلب الثالث: تقدير المعادلة

69

خلاصة

71

ح-ح

خاتمة عامة

قائمة المراجع

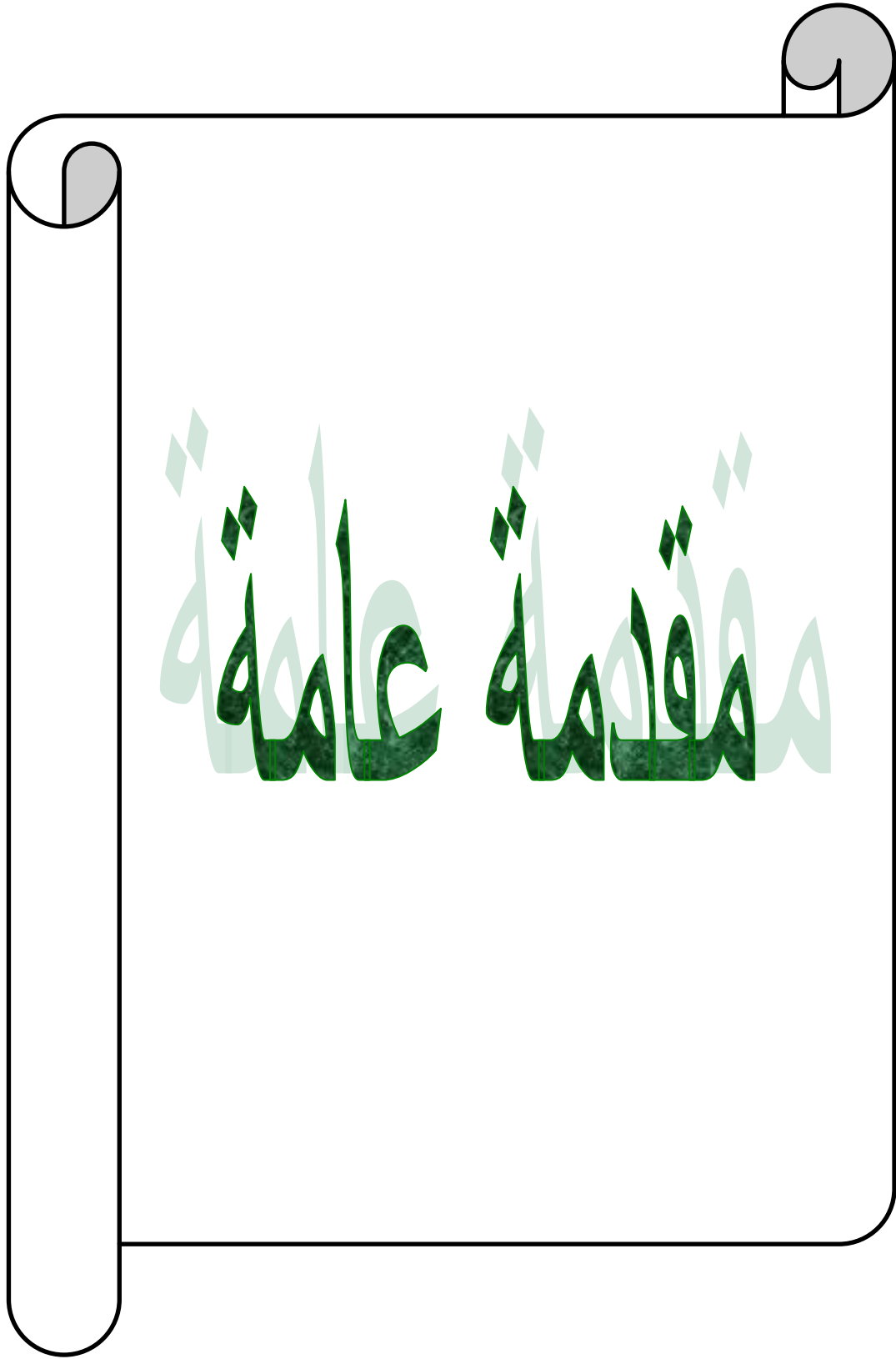
الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول(1-1)	تطور سعر الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي خلال الفترة (1964-1973)	15
الجدول(1-2)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2015)	21
الجدول(1-3)	تطور احتياطي الصرف في الجزائر للفترة (1990-2015)	22
الجدول(1-4)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2015)	26
الجدول(2-1)	أسعار البترول في الفترة (1990-2014)	37
الجدول(2-2)	تطور قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة (1990-2015)	40
الجدول(2-3)	تطور قيمة الواردات خلال الفترة 1990-2015	43
الجدول(2-4)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2015)	45
الجدول(2-5)	تطور الميزان التجاري خارج المحروقات (2000-2015)	46
الجدول(2-6)	تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي (1990-2015)	47
الجدول(2-7)	مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة خلال الفترة (1990-2015)	49
الجدول(2-8)	اثر الجباية النفطية على النفقات العامة للدولة خلال الفترة (1990-2015)	51
الجدول(2-9)	تطور الفوائض البترولية في الجزائر(2002-2012)	54
الجدول (2-10)	تطور موجودات صندوق ضبط الإيرادات (FRR) في الجزائر (2000-2015)	56
الجدول (3-1)	اختبار ADF للسلسلة PP (أسعار البترول)	67
الجدول (3-2)	اختبار ADF لسلسلة D(PP) (أسعار البترول)	67
الجدول (3-3)	اختبار ADF للسلسلة TCH (أسعار الصرف)	68
الجدول (3-4)	اختبار ADF لسلسلة TCH (أسعار الصرف) من الدرجة الأولى	68
الجدول (3-5)	اختبار ADF لسلسلة TCH (أسعار الصرف) من الدرجة الثانية	69
الجدول (3-6)	تقدير معادلة الانحدار لسعر الصرف و سعر البترول باستخدام طريقة المربعات الصغرى	69

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
23	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2015)	الشكل (1-1)
24	تطور التضخم للفترة (1990-2015)	الشكل (2-1)
25	تطور المديونية الخارجية للفترة (1990-2015)	الشكل (3-1)
26	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990-2015)	الشكل (4-1)
41	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (1990-2014)	الشكل (1-2)
41	تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2000-2015)	الشكل (2-2)
41	تطور قيمة الواردات خلال السنوات (2000-2013)	الشكل (3-2)
43	تطور صادرات وواردات المحروقات (2000-2013)	الشكل (4-2)
45	تطور الميزان التجاري خلال السنوات (2000-2015)	الشكل (7-2)
46	الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2015)	الشكل (6-2)



إن كافة دول العالم تركز في بناء سياستها الإستراتيجية على الاقتصاد العام، إلا أن هاته الأهمية باتت تتجلى بسبب التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، مما زاد من أهمية تطور الصناعة التي تقوم على الموارد الطبيعية أبرزها الطاقة التي باتت تلعب دورا محوريا في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي. وقد تميز مطلع القرن 20 كونه عصر البترول، فقد احتل النفط مكانة عالية كمورد استراتيجي كما يعتبر النفط سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية وهامة للتجارة الدولية، حيث يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، كما أصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة له كونه يتمركز في دول دون الأخرى في خوض الحروب وبسط القرارات.

وقد ارتبط تاريخيا سعر النفط بالدولار الأمريكي، إذ يعد الدولار عملة تسعيرية للبترول عصب الحياة واهم سلعة إستراتيجية في هذا القرن والركيزة الأساسية، فالعوائد المتأتية بدولار الأمريكي ما يعني تأثر هذه العوائد بتقلباته ارتفاعا وانخفاضا.

حيث شهد الاقتصاد الجزائري تحولات شاملة جراء تطبيق إصلاحات من خلال برامج مختلفة أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي تزامن مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار البترول منذ سنة 2000، وهذا بفضل الحصيلة الايجابية لهذا البرنامج والعوائد البترولية.

ومنذ مطلع سنة 2000 توالى الأحداث السياسية والاقتصادية أنتجت تداعيات خطيرة على حركة أسعار البترول، حيث بلغت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل حيث أعطت لدول المنتجة للنفط وفترة مالية خلال السنوات الماضية التي لم تحقق مثيلا لها من قبل وقد شكل وقوع لازمة المالية العالمية سنة 2008 صدمة كبيرة للدول المنتجة والمصدرة للبترول حيث تهاوت الأسعار إلى ادنى مستوياتها، في المقابل شهد الدولار الأمريكي انخفاض حاد في قيمته مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

الإشكالية: للتطرق إلى هذا الموضوع يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الجوهرى الآتي:

ماهي انعكاسات تغيرات سعر صرف الدينار على العائدات النفطية الجزائرية ؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مفهوم أسعار الصرف وما مراحل تطوره في الجزائر ؟
2. ما مفهوم أسعار النفط وما أهميته في الاقتصاد الجزائري ؟
3. ما طبيعة العلاقة بين اسعار الصرف وأسعار النفط ؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات :

1. هو السعر الذي تسعر به عملة دولة ما وقد مرة بمراحل شهدت عدم الاستقرار .
2. هو قيمة المادة النفطية معبرا عنها بالنقود وأهميته جد كبيرة في الاقتصاد الجزائري.
3. طبيعة العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار النفط علاقة طردية .

أسباب اختيار الموضوع:

بغض لنظر من انه يندرج ضمن إطار التخصص والاهتمام الشخصي بالموضوع فإن السبب في اختيار هذا الموضوع والحافز المشجع لدراسته، يعود لاهتمامنا الكبير بالمالية الدولية، ومحاولة فهم آليات الصرف وتأثيرها على النشاط الاقتصادي والرغبة في الدخول إلى البحث في عالم النفط المعقد والذي له العديد من الأسباب المتنوعة والمضمونة وكذا محاولة معرفة مدى تأثير التغير الحاصل في سعر صرف الدينار الجزائري على أسعار النفط أو بالأحرى على العائدات النفطية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الحاجة إلى العائدات المتأتية من المحروقات ودورها في اقتصاديات الكثير من الدول النامية بل وحتى المتقدمة منها، وتتركز أهمية بحثنا في محاولة تشخيص إيرادات الجباية البترولية من الجانب الإحصائي.

أهداف الدراسة:

✓ التعرف على الجوانب الفنية والاقتصادية للنفط في العالم، مع تسليط الضوء على إمكانيات الجزائر البترولية.

✓ التعرف على محددات أسعار البترول.

✓ الوقوف على مشكلة ارتباط الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

المنهج المستخدم في الدراسة:

يمكن توضيح المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

قصد دراسة الموضوع وبحث جوانبه وتحديد الروابط والوصول إلى نتائج وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لبحث مفاهيم سعر الصرف وسعر النفط والتطورات الحاصلة في كل منهما، ولقياس العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والعائدات، وسيتم استخدام الطرق والأساليب القياسية والإحصائية اللازمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، حيث تم إتباع العديد من البرامج الإحصائية من أهمها Eviews9.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات والتي من أهمها الدراسة التي قامت بها الطالبة موري سمية في إطار إعداد مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات والمعونة بآثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر- ، أطروحة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010/2009. وقد حاولت الطالبة الوقوف على العلاقة التي تربط تقلبات الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وكذا الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

- بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت الموضوع :
- ✓ بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.
- ✓ سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة 1993-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2012/2011.
- ✓ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013/2012.
- في حين تأتي دراستنا لإبراز أثر سعر الصرف على سعر النفط خلال الفترة 1990-2015.
- صعوبات الدراسة:**

لعل ابرز الصعوبات التي قد تواجهنا في هذه الدراسة ما يلي:

✓ تضارب الإحصائيات بين السلطات الرسمية الجزائرية خاصة بين: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء، لذا قمنا بالاعتماد على بنك الجزائر كمصدر لإحصائيات الدراسة.

- ✓ انعدام المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية.
- ✓ شساعة الموضوع، تعدد الجوانب المتعلقة به.
- ✓ جل المراجع التي تتناول أسعار البترول لا تواكب التطورات الحديثة.

هيكل الدراسة:

اشتملت الدراسة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة على ثلاثة فصول:

❖ الفصل الأول: سعر الصرف و تطوره في الجزائر

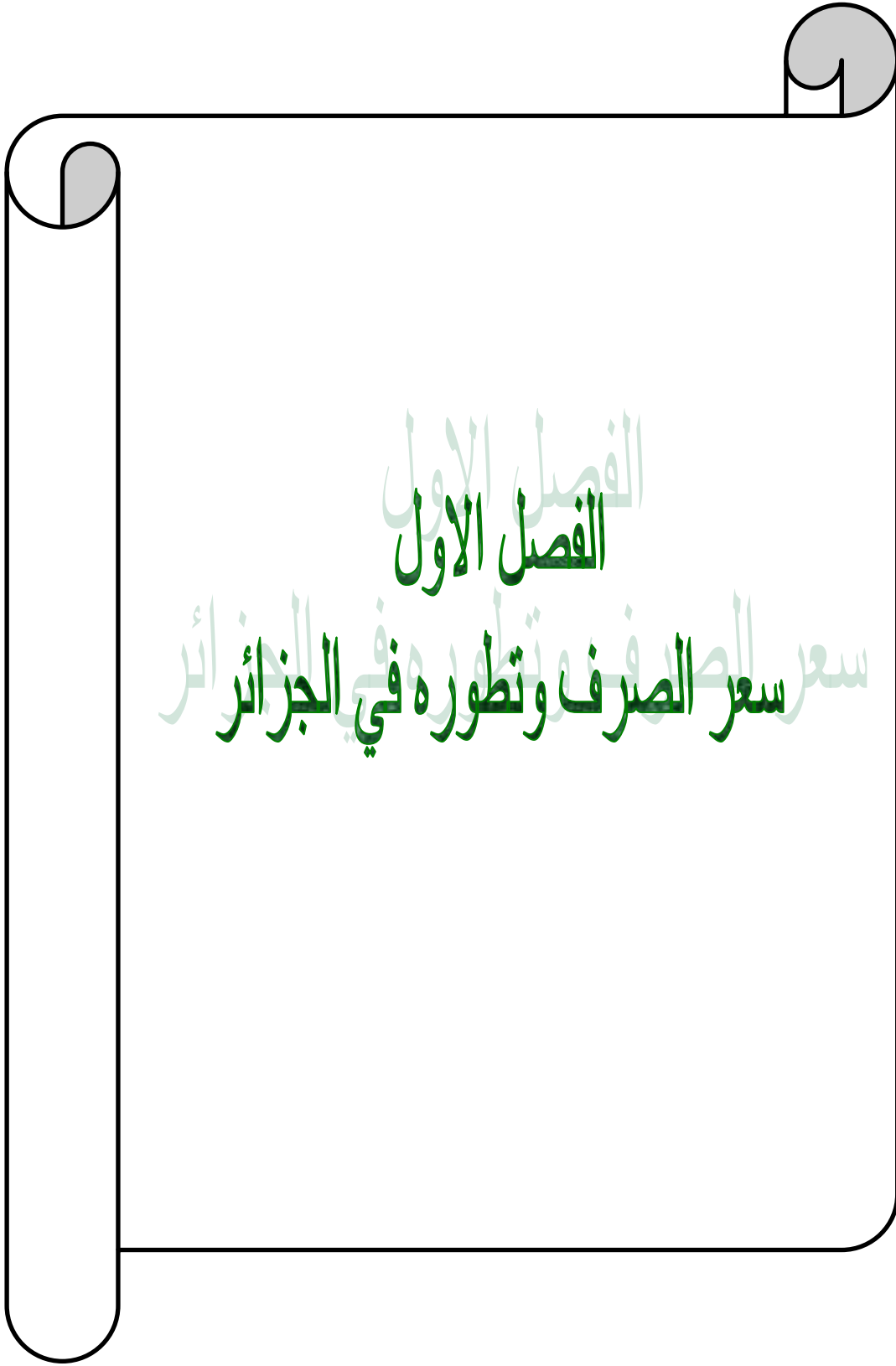
والذي تم فيه استعراض ماهية سعر الصرف ومفهوم سعر الصرف وأدوات وأهداف سعر الصرف والعوامل المؤثر في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته بالإضافة إلى تطور أسعار الصرف في الجزائر.

❖ الفصل الثاني: تطورات أسعار النفط والعوائد النفطية الجزائرية

تم التطرق إلى أسعار النفط والعوامل المحددة له بالإضافة إلى تطورات العائدات النفطية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري والى أهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر والى تطور الفوائض النفطية في الجزائر وإشكال استثمار الفوائض في الجزائر.

❖ الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين تطور سعر الصرف وسعر النفط في الجزائر

تناول الإطار التطبيقي للدراسة، حيث ركز حول دراسة العلاقة بين تطور سعر الصرف وسعر النفط خلال الفترة 1990-2015 حيث تم تقديم مفاهيم حول نموذج الانحدار الخطي البسيط دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9.



الفصل الأول

سعر الصرف وتطوره في الجزائر

تمهيد:

إن وجود الفوارق الجوهرية بين المدفوعات التي تتم داخل الدولة الواحدة، أي المدفوعات الداخلية والمدفوعات التي تتم ما بين الدول المختلفة أي المدفوعات الخارجية يجعل من هذا الأخيرة صعوبة تسويتها فالفارق في وحدة النظام النقدي داخل الدولة وتعدده ما بين الدول المختلفة يؤدي إلى ظهور مشكلة نقدية في الدول المختلفة، مفادها كيفية قياس هذه الوحدات النقدية وكيف يتم تسويتها؟

فعدم وجود عملة دولية مقبولة من جميع أطراف المجتمع الدولي يولد مشاكل وعقبات، ففي حين يمكن دفع قيمة السلع والخدمات التي يتم تبادلها داخل الدولة بوحدة نقدها الرسمية، فإن الحال على خلاف ذلك بالنسبة إلى دفع قيمة السلع والخدمات التي يتم تبادلها دولياً، وذلك أن لكل دولة عملتها المستقلة. ومن هنا يجب وجود نسبة لمبادلة عملة الدولة مع عملات الدول الأخرى، وهذا ما يعرف "بسعر الصرف". وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف، وهو المكان الذي يتم فيها تبادل العملات المختلفة وسوق الصرف ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية، إذ أنه ليس محدد بحيز جغرافي أو بمكان معين وإنما يقصد بها شبكة العلاقات الموجودة بين عملاء الصرف. أما نظام الصرف يقصد به الأساليب التي من خلالها يتم تحديد أسعار الصرف، وتختلف باختلاف الأنظمة النقدية.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى المفاهيم الخاصة بسعر الصرف وأدواته وأهدافه و العوامل المؤثرة فيه وكذلك مختلف مخاطره وأساليب إدارة هاته المخاطر، أما في المبحث الثاني حاولنا تسليط الضوء على حالة سعر الصرف في الجزائر من خلال إبراز أهم مراحل تطور نظام الصرف والأساليب المنتهجة للرقابة عليه وفي الأخير تحليل تطور سعر الصرف على مدى الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عملتي الدولتين وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.

هناك عدة تعريفات لسعر الصرف نصيغ بعض منها حيث يمكن تعريف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى،¹ ويقصد بسعر الصرف أيضا النسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، وكذلك يعرف على أنه : النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والإعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات.²

كما يمكن تعريفه على أنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية.³ ويعرف أيضا على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة أخرى.⁴

المطلب الثاني: أدوات وأهداف سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها.

الفرع الأول: أدوات سعر الصرف:

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:

أولا: تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائ فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة.

وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- ضرورة توفر إستقرار في الأسعار المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
- إستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص246.

² عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان، 1999، ص147 .

³ محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي "ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره"، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص17.

⁴ لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص96.

- الاستجابة لشروط مارشال - ليرنر والقاضي بأن تكون: $e_m + e'_m > 1$ أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح ¹.

ثانيا: استخدام احتياطات الصرف: في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند إنهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الإحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

ثالثا: استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي بإعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر إنهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

رابعا: مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم إستخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي. نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد إنتشار ظاهرة التعويم.

خامسا: إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة هو إعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

الفرع الثاني: أهداف سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

أولا: مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها.

ثانيا: تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي -الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية- إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم إستيرادها.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003/2004، ص 134-135.

ثالثا: توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي... (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

رابعا: تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما إعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

تتعرض أسعار صرف العملات لجميع الأقطار المختلفة لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار سعر صرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة ويتحدد ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها وضعفها) من خلال العوامل الرئيسية التالية:

أولا: التغير في الميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستنجح قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري²، وفي هذه الحالة و من أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الإستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وغالبا ما ينتج عن هذه الإختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان. وما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الإستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة و زيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

¹ عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 136-137.

² توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 79.

ثانيا: تغير معدلات التضخم

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.¹

ومن أجل الحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم لابد من العمل على تقليل الاستيراد من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.

ثالثا: التغير في معدلات الفائدة المحلية

تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض والطلب على العملات الأجنبية وبالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين²، فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.³

نستنتج مما سبق أنه توجد علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الفائدة و تدفق الاستثمار الأجنبي، غير أن هذه المعدلات المرتفعة نسبيا للفوائد يمكن أن ينعكس عنها ارتفاع في معدلات التضخم الذي يؤثر سلبا على العملة المحلية، مما يؤثر على رغبة و توجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في الأوراق المالية المقيمة بعملة هذا البلد.⁴

رابعا: التدخلات الحكومية

تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع و شراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب

¹ عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ص69.

² Magda Kandil Nazire Nergiz Dincer, **A comparative analysis of exchange rate fluctuations and economic Development Issues**, Vol. 7 Iss 2,2008, p831. activity, International Journal of

³ عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص160.

⁴ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص45.

عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، وبالتالي تعمل على استقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.

ومن أجل العودة للتوازن يعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات والتي يستطيع من خلالها التأثير بطريقة توسعية أو انكماشية من خلال التأثير على عرض النقد حسب متطلبات الوضع الاقتصادي للبلد التي تتمثل في:

1. أدوات السياسة النقدية الكمية

أ- عمليات السوق المفتوح:

من أكثر الأدوات استخداما في الدول المتقدمة، حيث تتلخص في دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشتريا لسندات الحكومة، حيث يتدخل البنك المركزي بائعا لسندات الحكومة لتقليل حجم النقد المتداول في حالة وجود فجوة تضخمية أو في حالة وجود تضخم لكبح الطلب وتقليل حجم الطلب، مما يؤدي إلى تراجع السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، وتسمى هذه الآلية بالسياسة الانكماشية، والعكس حيث يتدخل البنك المركزي مشتريا لسندات الحكومة بهدف زيادة السيولة النقدية المتداولة من أجل دفع عجلة النمو، وذلك في حالة وجود ركود اقتصادي وتسمى هذه السياسة بالسياسة التوسعية.¹

ب- سعر إعادة الخصم:

سعر الخصم هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة إتباع سياسة توسعية لمعالجة الفجوة الركودية يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى أنه يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الاقتراض ض منه فتزيد السيولة النقدية المتداولة في البلد، وعند الحاجة لسياسة انكماشية لمكافحة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي أنه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل رغبتها في الاقتراض مما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها الأمر الذي يقلل الطلب على النقود، والذي يؤدي إلى تراجع حجم السيولة المتداولة في اقتصاد البلد.²

¹ عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 7.

² بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005، ص 2.

ج- نسبة الاحتياطي القانوني:

فرض نسبة مئوية معينة من رأس مال البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي دون أن يحصل على أي فوائد كوديعة تحت الطلب، ففي حالة اعتماد سياسة توسعية لمعالجة الفجوة الركودية يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي وتدوير عجلة الاقتصاد وتنتهي الفجوة الركودية، أما في حالة الحاجة إلى اعتماد سياسة انكماشية لمكافحة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي مما يقلل قدرة البنك على خلق النقود والائتمان ويقلل حجم النقد المتداول ويساعد على حل مشكلة التضخم لانخفاض الطلب.

2. أدوات السياسة النقدية النوعية

تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم النقد المتداول في اقتصاد البلد في الحالات التالية:

أ- الرقابة على الائتمان : سياسة السقوف الائتمانية بهدف الحد من قدرة البنك على منح الائتمان وبالتالي خلق النقود في قطاعات اقتصادية معينة.

ب- الرقابة على الأرصدة الأجنبية : وذلك لتقليل احتفاظ البنك التجاري بأرصدة كبيرة أجنبية في الخارج والهدف الأساسي من ذلك الحفاظ على استقرار سعر الصرف بتقليل حجم الضغوط عليه عبر آلية الطلب على الدولار والأرصدة الأجنبية الأخرى.¹

الفرع الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

أولاً: مفهوم خطر سعر الصرف

يعرف خطر الصرف بأنه ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات والديون بالعملة الصعبة، كما يعرف خطر الصرف أيضا أنه تلك المخاطر التي يتأثر بها أداء المنشأة عن طريق التحركات التي تحصل في سعر الصرف.² كما تعرف مخاطر الصرف أيضا على أنها تمثل احتمال تحمل الخسائر بسبب التغيرات غير المواتية في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى.³

ثانياً: أنواع مخاطر سعر الصرف

سنوضح أنواع مخاطر سعر الصرف فيما يلي:

¹ محمد الحسن محمد أحمد، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة المصرفي، إدارة البحوث، العدد 58، السودان، ديسمبر 2010 ص 49 .

² عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 270.

³ صبيحة قاسم هاشم و آخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 25، العراق، 2009، ص 3.

1. المخاطر المالية

وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحاً وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.

2. مخاطر التمويل

وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عند ما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة الأزمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

3. مخاطر الائتمان

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته فهي الوقت المتفق عليه،¹ كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.

قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية فهي الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية².

4. مخاطر الأسعار : هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:

أ- النوع الأول : وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة³.

ب- النوع الثاني : وهي أسعار العملات الأجنبية و المخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.

ثالثاً: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي

يوجد العديد من الأساليب والإجراءات والتدابير من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى، حيث توجد هناك مجموعتين من تقنيات إدارة خطر الصرف، تقنيات داخلية وأخرى خارجية:

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص215.

² إسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة روزنا، دون بلد نشر، 2001، ص231-232.

³ بلعوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07 ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص 334.

1. الأساليب الداخلية لتغطية خطر الصرف

تتمثل هذه الأساليب في السياسات التي تتبناها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي. ونذكر منها:

أ- التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة

ويقصد بهذا الأسلوب إجراء المقاصة بين المستحقات والمطلوبات لكل مؤسسة اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي في دفاترها، ويتم تسوية الصافي بسداده للأطراف المستحقة، وهذا الأسلوب يعمل على التخفيض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة، كما يعمل هذا الأسلوب أيضا على تخفيض المصاريف البنكية، كما يساعد على إحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة.

ب- أسلوب المطابقة

يقصد بأسلوب المطابقة مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة و الخارجة من الوحدة الاقتصادية في نفس المواعيد تقريبا، بحيث يتم استخدام عملة أجنبية واحدة في سداد المدفوعات المطلوبة، ويكمن الفرق بين المقاصة والمطابقة في كون الأولى تستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمها مجموعة واحدة أما المطابقة فتستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها وبين طرف ثالث.¹

ج- أسلوب التعجيل أو التباطؤ (تسيير آجال العملية)

يتم تسيير آجال العملية إما عن طريق تأجيل أو تعجيل المقبوضات أو المدفوعات بالعملة الأجنبية حيث يتم سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ الاستحقاق وفق أسلوب التعجيل، وسداد مبلغ الالتزام بعد فترة من تاريخ استحقاقه وفق أسلوب التأجيل، وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة.²

2. الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف

يقصد بالأساليب الخارجية لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف وذلك بعد فشل الأساليب الداخلية في تغطية هذه المخاطر وفيما يلي بعض الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف:

أ- القروض المتقاطعة بالعملة الأجنبية

تتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة وبنفس المبلغ، ويعملتين مختلفتين وهو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها واسترجاعها في تاريخ الاستحقاق وعملية SWAP الخاصة بالعملة يمكن أن تكون محل تعاقد بين مؤسستين في نفس الدولة (مصدر، ومستورد) لهما نفس الحاجة المتناظرة ولكن هذه حالة نادرة الوقوع وأغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين البنك وزبائنه.

¹ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997، ص 194-195.

² عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف - حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال -، مجلة البحوث والدراسات، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 114.

ب- تسبيقات بالعملة الأجنبية.

وهي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة وتغطية خطر الصرف في نفس الوقت، هذين الهدفين يمكن التوصل إلى تحقيقهما بطريقة منفصلة عن طريق الإقتراض بالعملة المحلية واستعمال الصرف الأجل في نفس الوقت، وهناك أسلوب آخر يتمثل في الإقتراض بالعملة الأجنبية واستبدال المبلغ المقترض مباشرة بالعملة المحلية، فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من إئتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته، يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زيونه في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت رغبة هذه المؤسسة القضاء نهائيا على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يصبح نفس المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون.¹

¹ عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 ماي 2007، ص9.

المبحث الثاني: تطور أسعار الصرف في الجزائر

المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر

إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية لم يكن نظام صرف عملتها من خيارات السياسة الاقتصادية المحلية بل من تراث السياسة الاستعمارية لذلك مرت الجزائر بعدة مراحل لإصلاح نظام صرفها، حيث سوف نقوم بعرض المراحل التي مر بها نظام الصرف في الجزائر.

المرحلة الأولى: نمط الثبات بالنسبة لعملة واحدة: تتميز هذه المرحلة كون أن سعر الصرف مثبت مقابل عملة أجنبية (الفرنك الفرنسي) ويمكن التوضيح أكثر من خلال ما يلي:

1- الانتماء بالنسبة لمنطقة الفرنك (1962-1963)

في هذه الفترة كانت الجزائر منتدبة في منطقة الفرنك والتي كانت تتميز بقواعد الصرف التالية:

✓ مراقبة الصرف أثناء العمليات التجارية مع الدول الخارجة عن نطاق الفرنك.

✓ حرية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال داخل المنطقة.

بعدها واجهت الأخطار المترتبة عن هجرة رؤوس الأموال وإختلالات ميزان المدفوعات جعلت الجزائر تغادر منطقة الفرنك لتسير بمفردها، وباستقلالية سياستها النقدية والمصرفية.¹

التثبيت بالنسبة إلى الفرنك الفرنسي (1964-1973)

مباشرة بعد الاستقلال، أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، حيث بدأت سياسات الصرف

بإدراج عملة وطنية مستقلة (دينار جزائري) في 10 أبريل 1964، معرفة بالتبادل الثابت مع الفرنك الفرنسي

يعني واحد دينار جزائري يساوي واحد فرنك فرنسي وقيمة ذهبية تقدر ب (mg180)، أما قيم العملات

الأخرى فيقاس بتبادلها مع الفرنك الفرنسي وهذا في إطار نظام بروتن وودز.

من النتائج السلبية لهذه السياسة هو انخفاض قيمة الفرنك بالنسبة للدولار، مما أدى إلى تدهور الدينار

بالنسبة لباقي العملات الرئيسية، ونظرا لنتائج نظام بروتن وودز وتقلبات العملات، أجبرت الجزائر على

تغيير سياستها المصرفية بداية من 1973.

الجدول (1-1): تطور سعر الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي خلال الفترة (1964-1973)

الوحدة: FRF/DA

السنوات	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
FRF/DA	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	0.884	0.889	0.887	0.921	0.871

المصدر: محسن حمريط، إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ظل تطورات أنظمة الصرف الحديثة- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009، ص141.

¹ عبد العزيز مقراني، محاولة محاكاة آثار تخفيض الدينار الجزائري على بعض التغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008، ص53.

المرحلة الثانية: نمط الثبات بالنسبة لسلة عملات (1973-1994)

بداية من 1973 الجزائر تقرر جعل الدينار بدلالة سلة ل 14 عملة وذلك لابتعاد عن خطر الارتباط بعملة واحدة، وهذا يتحمل الصدمات النقدية بسلة عملات مختلفة.

يتم ترجيح عملات السلة بدلالة حصة العملة في المبادلات التجارية (العملة كوحدة حساب ووسيلة دفع) والتوزيع حسب العملة الصعبة للديون الخارجية (العملة كاحتياطي للقيمة) على هذا الأساس، يحتل الدولار الأمريكي مكانة نسبيا مهمة في السلة (اتزان في حدود 40%) ، انطلاقا من أن تواجده المسيطر على مستوى مداخيل للتصدير (95% من الإيرادات تأتي من صادرات المحروقات والتي هي مبينة على أساس الدولار الأمريكي في السوق العالمي) وخدمات الديون، وتحسب معاملات الترجيح المستعملة على أساس هيكله جانب النفقات من ميزان العملات الجارية (كل عملة لها وزن في جانب الإنفاق من الحساب الجاري) الذي يشمل على:

- الواردات من السلع والخدمات.
- الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجي.
- تسديد رأسمال.¹

1- سياسة الصرف السلبية (1973-1986)

أهم ما ميز هذه السياسة هو أن تعادل العملة الوطنية بقي ثابتا مع عدم المراعاة للأسس الاقتصادية والمالية لهذه العملة، حيث التوجه في مجال سياسة الصرف في هذه الفترة ساعد على استقرار الدينار الجزائري لكن استقرار اصطناعي مبني على تسيير إداري لسعر الصرف غير المرتبط مع الحقائق الأساسية الاقتصادية كتدهور القدرة الشرائية الداخلية للدينار. وعليه فالجزائر مولت مدة طويلة عجز الميزانية عن طريق خلق النقدي، والتي تتراكم وتنتج عنها زيادة في السيولة في الاقتصاد والتي تضاعفت لعدم قدرة المؤسسات العمومية على تسديد ديونها والذي أدى لاستمرار السياسة التضخمية لمدة. أيضا هذا التعادل الإداري ساعد على مسابرة سياسات الاقتصادية والمالية الداخلية في حين أن سعر الصرف لا يمثل القيد. لذا فمن جهة القدرة الشرائية للدينار في الخارج بقيت مستقرة، وهذا بسبب مراقبة الصرف وأثر الزيادة للدولار مقارنة بعملات السلة ومن جهة أخرى القدرة الشرائية الداخلية في تراجع، وعليه نتائج هذه الحالة هي كما يلي:

- الخسارة التنافسية للسلع المحلية بالنسبة للسلع المستوردة.
- قيود الدخول في سوق الصرف المرفوقة بسياسة التقنين للاستيراد، ساهموا في ميلاد سوق الصرف الموازي للعملات الصعبة، الذي يغطي احتياجات الاستيراد ذو صيغة تضاربية للاستهلاكيات الغير ضرورية (الكماليات).

¹ مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة، (2003/04-1990/01)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر

نظرا لثقل الدولار في السلة المرجعية ارتفع مقارنة بباقي عملات السلة في النصف الأول من عام 1980 حيث أنتج زيادة حقيقية بـ 50% للدينار الجزائري، هذا ما أدى إلى تخفيض منافسة الصادرات خارج المحروقات.

2- سياسة الصرف الايجابية (1986-1994):

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 86 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي التوجه إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة وبعد ذلك أصبح الدينار الجزائري قابلا للتحويل في لمعاملات الجارية مع الخارج. وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 فإنه أصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي دورا أكثر أهمية وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف، كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي. وأمام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، فإن الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار، وأمام ضغوطات المنظمات الدولية فان السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار، وعليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، وتنازلت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازني.¹

المرحلة الثالثة: تطور نظام سعر الصرف المرن بعد سنة 1994

في عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين شهر ابريل وسبتمبر 1994، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998 و2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 أشهر الموالية وهذا من أوائل 2002. وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية.²

كما قام بنك الجزائر خلال هذه الفترة بتخصيص الطلب على العملات الأجنبية لتحقيق المدفوعات أو التحويلات الموجهة أساسا للمعاملات الجارية وليس لتحويلات رؤوس الأموال غير المرخصة. وتستهدف السلطات النقدية من خلال سياسة التعويم المدار إلى دعم قرارات المستثمرين الوطنيين والأجانب الذين يعينهم قرار استقرار العملة.

¹ مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011/2010، ص30-31.

² شعيب بونوة، رحيمة خياط، سياسة سعر الصرف بالجزائر-نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد 12، جوان 2014، ص122-123.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

يعود ظهور الرقابة على الصرف الأجنبي بشكل واسع إلى بداية ثلاثينات القرن العشرين وذلك في خضم الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933)، حيث انتشر العمل بها في كل من ألمانيا ودول أوروبا الشرقية والوسطى وكذا دول أمريكا اللاتينية وذلك من أجل الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل ومعالجة العجز في موازين المدفوعات.

ويمكن تعريف الرقابة على الصرف على أنها هي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة وعادة ما تشد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تشرع القوانين وتضع التعليمات واللوائح التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلاد إلا لمن حصل على ترخيص من البنك المركزي¹، ويختلف نظام الرقابة الجزائري حين بدأ تطبيقه في أكتوبر 1963 عن غيره لتمييزه مجموعة من الخصائص منها:²

- ✓ صرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملات الصعبة، وكذا تحقيق المبادلات الخارجية.
- ✓ باعتبار أن الدينار غير قابل للتحويل، فإنه غير مسعر رسمياً في سوق الصرف الدولية.
- ✓ الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

الفرع الأول: نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد والقرض 90-10: يمكن تقسيم هذه المرحلة من الاستقلال إلى غاية صدور قانون النقد والقرض إلى جملة المراحل التالية:

أولاً : مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-1970) : كانت السلطات العمومية تهدف في هذه المرحلة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية والتحكم في العلاقات المالية والتجارية من خلال الحد من الواردات من السلع والخدمات إلا في نطاق ما تستلزمه تنمية البلاد بما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية³، وكذا الحد من الهروب المكثف لرؤوس الأموال ومن أجل تحقيق ذلك اعتمدت السلطات العمومية جملة من الإجراءات تمثلت في:

- نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية بحيث يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية وأصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية.
- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية وإبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

¹ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، ص 241.

² نعمان سعدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 1998، ص 104 .

³ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، طبعة 2000، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، جوان 2000، ص 173.

ثانياً: مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977): عرفت هذه المرحلة إنشاء مكثفا للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة حيث تم في جويلية 1971 إصدار سلة من الأوامر تعطي الحق لبعض الشركات في احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه كما تم إلغاء المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الإجمالي للواردات استجابة لاحتياجات الشركات في مجال مدخلاتها من الواردات إلا أن هذه الإجراءات نتج عنها جملة من السلبيات تمثلت في¹:

❖ تمركز الصلاحيات وبروز نزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية.

❖ غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة وانتشار أزمة الندرة.

❖ تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتوجات الصناعية المستوردة.

ثالثاً: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987): تم في هذه المرحلة إصدار القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يقضي بتأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج وكرس بذلك إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية من خلال إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى لتصبح كل السلع والخدمات الخاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة، كما أضفى القانون الخاص بالسوق العمومية على العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية طابع الاستقلالية في إطار المبادلات الدولية مما أعطى دفعا قويا لتوحيد نصوص الصرف، كما تدعمت هذه النصوص بعقود متعددة السنوات واتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية قصد حماية البلاد من كل التأثيرات السلبية التي تنتج عن العلاقات القائمة في مجال التجارة الخارجية، وقد سمح في هذا الإطار للأشخاص المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر وتستفيد هذه الحسابات من المكافآت على أرصدها بالإضافة إلى التنازل لفائدة شركات الاقتصاد المختلط في قطاع السياحة بنسبة 20% من الإيرادات بالعملة الصعبة المحققة على أنشطتها أما الواردات والصادرات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع فقد تم إعفاءها من إجراءات التجارة الخارجية.

رابعا: مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-1990): أعطى القانون الصادر بتاريخ 12/01/1988 والمتضمن استقلالية المؤسسات العمومية نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي والمتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، ثم السهر على تطبيقها، وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة وأصبحت البنوك التجارية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي تقوم بتمويل واردات المؤسسات من الخارج في إطار القروض التي تتم بين الحكومات. وبموجب هذا القانون المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك والقرض حصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية، ودائما في إطار الإصلاح الاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية

¹ نعمان سعيدي، المرجع السابق، ص105.

أعلن عن مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى إدخال المرونة وإعادة تهيئة القواعد المعمول بها في ميدان تنظيم وتشغيل المؤسسة بما في ذلك علاقاتها مع الغير.¹

الفرع الثاني: نظام الرقابة على الصرف بعد قانون 10-90:

شرع البنك المركزي منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخله في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدماً في ذلك مجموعة من الضوابط والآليات المتمثلة فيما يلي:²

أ. يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص العمل بها في الجزائر.

ب. يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي، أو معنوي مقيم في الجزائر كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.

ت. ج- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الإستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي، ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية، بالإضافة إلى قدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.

ث. د- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة لدى البنوك التجارية وباقي المبلغ المستحق له يحول إلى حساب التاجر بالدينار، ويختلف نصيب المصدر بالعملة الصعبة باختلاف نشاط التصدير (10% للنقل والتأمين والبنوك، 20% للسياحة، 50% للمحاصيل الزراعية والصيد، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات التي تعد ملكاً للمجموعة الوطنية).

المطلب الثالث: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر (1990-2015)

الفرع الأول: تطور سعر الصرف

إن سعر الصرف، بقي إحدى اهتمامات الحكومة الجزائرية الكبرى لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، وسنحاول التعرف على تطور هذا المتغير خلال الفترة (1990-2015) حيث يبين الجدول أدناه وبناء على المنحنى أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف عدة تطورات نوجزها فيما يلي:

¹ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2012/2013 ص107.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص184.

الجدول (1-2): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2015)

الوحدة: دج/\$								
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
DA/\$	12.20	17.7	21.83	23.3	35.1	47.7	54.7	57.7
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
DA/\$	58.7	66.6	75.3	77.2	79.7	77.4	72.1	73.3
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
DA/\$	72.6	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.55	79.38
السنة	2014	2015						
DA/\$	80.56	100.44						

المصدر: البنك العالمي.

اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث استقر سعر صرف الدينار الجزائري حول هذه النسبة إلى غاية مارس من سنة 1994 أين تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17%، وعلى ضوء هذا التخفيض أصبح سعر صرف الدينار هو 35.0552 دج/\$ وواصل الاستقرار حول هذه النسبة إلى غاية 1998 أين وصل سعر صرف الدينار إلى 58.7351 دج/\$، ومع انهيار أسعار البترول سنة 1998 تقلصت إيرادات صادرات المحروقات إلى 9.77 مليار دولار بعد ما كانت 13.18 مليار دولار سنة 1997، ثم شهد سعر صرف الدينار ارتفاع ليصل إلى 66.5722 دج/\$ سنة 1999 بعد ما كان 58.7351 دج/\$ سنة 1998 واستمر في الارتفاع بصفة متقاربة من سنة لأخرى إلى غاية 2006، حيث سجل أكبر نسبة ارتفاع سنة 2002 أين وصل سعر صرف الدينار إلى 79.68 دج/\$ وبعد ذلك سجل تحسنا سنة 2004 حيث بلغ سعر صرف الدينار 72.0603 مقابل دولارا واحدا، وانطلاقا من سنة 2006 ونظرا لارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا إلى غاية 2008. واستنادا إلى الأرقام الخاصة بالوزارة فان سعر صرف الدينار عام 2012 بلغ 77.55 دج بينما بلغ المتوسط عام 2013 حوالي 79.38 دج، بينما ارتفع الفارق في الصرف إلى 80.56 دينارا للدولار الواحد عام 2014¹، ليصل الفارق إلى 100.44 دج سنة 2015. ونظرا لتأثير احتياطي الصرف على استقرار سعر الصرف سنحاول معرفة تطور احتياطي الصرف في الجزائر للفترة (2000-2015). والجدول التالي يوضح تطور احتياطي الصرف:

الجدول(1-3): تطور احتياطي الصرف في الجزائر للفترة (1990-2015)

الوحدة: مليار دولار.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
احتياطي الصرف	0.7	1.6	1.50	1.50	2.60	2.10	4.20	8.05
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
احتياطي الصرف	6.84	4.40	11.90	17.96	23.11	32.94	43.11	56.18
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
احتياطي الصرف	77.78	110.8	143.1	147.2	162.2	182.2	190.6	194
السنة	2014	2015						
احتياطي الصرف	185.27	144.1						

www.bank of Alegria ,2017/1/22 ,12:56

المصدر: بنك الجزائر.

إن تقلبات سعر البرميل وبوصوله لأدنى سعر له في سنة 1998 هذا أدى إلى انخفاض احتياطات الصرف إلى 6.84 مليار دولار، أي ما يقابل 7.56 بعدد أشهر استيراد السلع والخدمات بعدما كانت 8.05 مليار دولار سنة 1997 أي حوالي 9.39 بعدد أشهر استيراد السلع والخدمات (الملحق رقم 01)، وبالتالي تقلص إيرادات صادرات المحروقات. وفي سنة 2000 شهدت زيادة معتبرة قدرت بـ 7.5 مليار دولار مقارنة بسنة 1999 حيث كان الاحتياطي من الصرف 4.40 مليار دولار واستمر في الزيادة ليحقق أعلى قيمة سنة 2013 حيث بلغت 194 مليار دولار، ثم لتعود وتتنخفض سنة 2014 بسبب الانخفاض الحاد لأسعار النفط ثم يستمر الانخفاض لتصل إلى 144.1 مليار دولار في ديسمبر 2015.

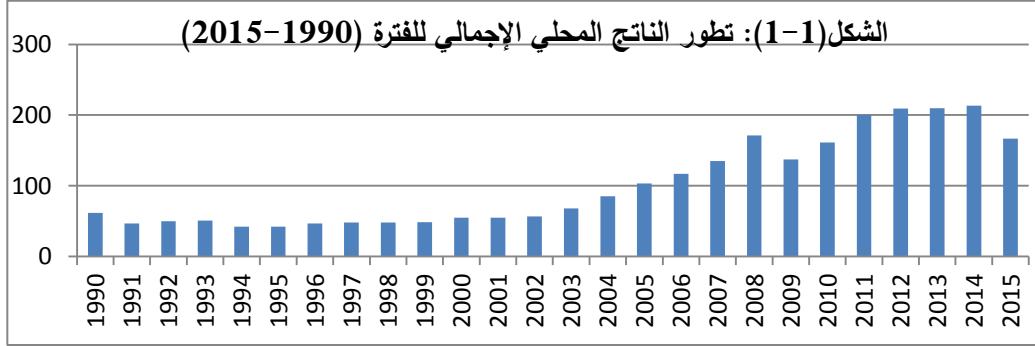
الفرع الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

إنخفض الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال سنوات التسعينات من 61.84 مليار دولار سنة 1990 إلى 42.07 مليار دولار سنة 1995، وذلك راجع إلى اختلال مؤشرات الاقتصاد الوطني من عجز في الميزانية وتفاقم مشكلة المديونية وخدماتها إضافة إلى تراجع أداء مختلف القطاعات الاقتصادية ونقشي البطالة، ونتيجة لتطبيق الإجراءات التصحيحية بمساعدة صندوق النقد الدولي عاود الناتج المحلي الخام للارتفاع الطفيف سنة 1997 ليبلغ 48.20 مليار دولار ثم 54.47 مليار دولار سنة 2000.¹ وبتتي الجزائر الإنعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول وتقلص خدمة الديون الخارجية سجل الناتج المحلي ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2002 ليحقق زيادة قدرت بـ 1.96 مليار دولار مقارنة بسنة 2000 واستمرت هذه الزيادة لتصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 حيث بلغ 171 مليار دولار، ثم عاد وانخفض سنة 2009 بحيث قدر هادا التراجع بـ 33.79 مليار دولار مقارنة بسنة 2008، ثم ليعود للارتفاع سنة 2010 واستمر في الارتفاع بنسب معتبرة ليحقق مبلغ 213.52 مليار دولار سنة 2014 بحيث يعتبر

¹ موري سمية، اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

أكبر قيمة ارتفع لها منذ عام 2000، ثم ليعاود الانخفاض سنة 2015 ليسجل مبلغ 166.84 مليار دولار بسبب انخفاض سعر النفط إلى 59 دولار للبرميل.

والشكل الموالي يوضح تطور الناتج المحلي خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

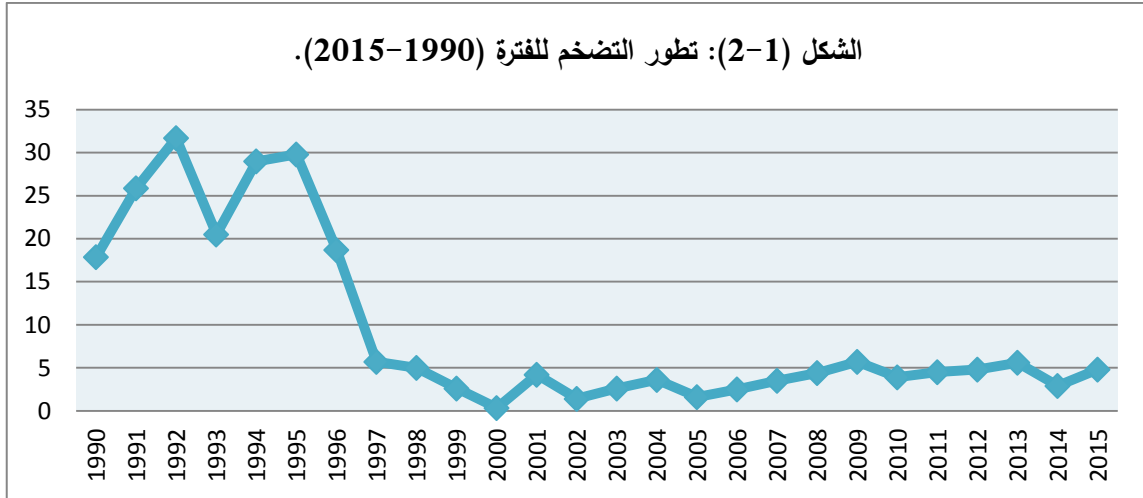
الفرع الثالث: تطور التضخم

في سنة 1992 عرف معدل التضخم ارتفاعا بـ 31.7% وهذا راجع إلى إرتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة إرتفاع حجم المديونية الخارجية، إذ بلغ نسبة 98.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995 حيث بدلت الجزائر مجهودات للتحكم في معدلات التضخم تدريجيا بسبب تحسين الوضعية المالية وتسديد الدولة لجزء كبير من مستحقاتها وهذا راجع إلى إرتفاع الإيرادات النفطية، ولعل السبب الذي يرجع إلى إرتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة كان سببها عملية تخفيض العملة قلة الموارد من النقد الأجنبي، ضغوط خدمة الدين بالإضافة إلى عوامل داخلية أخرى من بينها إرتفاع التكاليف وتدهور الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية. واستطاعت الجزائر من خلال برامج التصحيح الهيكلي التحكم في نسب التضخم المرتفعة التي شهدتها البلاد، فمن سنة 1994 إلى سنة 1999 بسبب النتائج التي أفرزتها برامج التصحيح الهيكلي المطبقة في الجزائر¹، وبدءا من سنة 2000 سجل معدل التضخم أدنى نسبة له قدر بـ 0.33% ويعتبر أدنى معدل سجله الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وذلك راجع لعدة أسباب كتحرير الأسعار، تعديل معدلات الفائدة، الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، ولكن سرعان ما عاد التضخم للزيادة ليسجل معدل 4.22% في 2001 بسبب ارتفاع نمو الكتلة النقدية المسجل خلال تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم بدأ في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة (2002-2006) ثم الزيادة مرة أخرى ابتداء من 2007 واستمر في الارتفاع وهذا بسبب ارتفاع السيولة²، ليصل إلى أكبر معدل له في عام 2009 بمعدل 5.7% ثم ليعاود التذبذب ليستقر سنة 2015 عند 4.8%.

¹ موري سمية، اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة قياسية-، مرجع سبق ذكره، ص 203.

² سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة 1993-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2011/2012، ص 55.

والشكل الموالي يوضح تطور التضخم خلال الفترة (1990-2015)



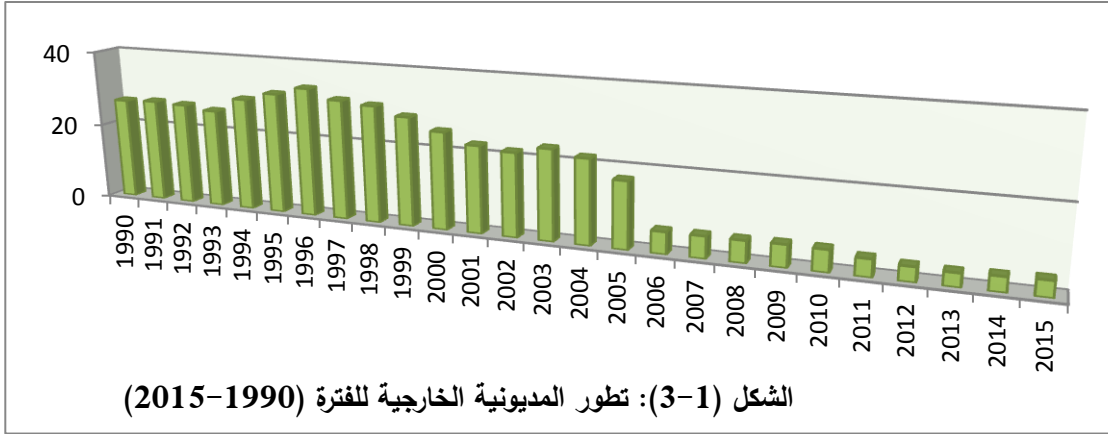
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك العالمي.

الفرع الرابع: المديونية الخارجية

من المنحى يتضح أن المديونية الخارجية أخذت في الارتفاع في الفترة (1990-1996) وهذا راجع إلى اتخاذ الجزائر عدة مجهودات كبيرة من أجل التصحيح الهيكلي للاقتصاد؛ من خلال طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي لتحصل على قرض متوسط الأجل لدعم ميزان المدفوعات وكذلك تأجيل تسديد حوالي 50% من الديون الخارجية عن طريق إعادة جدولة الديون مع نادي باريس ولندن، أما سنة 1997 شكلت نقطة تحول في وضع المديونية الخارجية للجزائر حيث سجلت اتجاها تنازليا أين بلغت حجم الديون الخارجية مبلغ 31.222 مليون دولار بعد ما كانت 33.641 مليون دولار سنة 1996، واستمرت المديونية في الانخفاض بنسب متقاربة إلى غاية 2000، وبعد ذلك شهدت ارتفاع ضعيف سنة 2002 أين لجأت الجزائر للاقتراض بهدف تغطية العجز في ميزان المدفوعات الذي سجل في 2001، أيضا ارتفاع حجم المديونية سنة 2003 الراجع إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، وبعد ذلك أخذت المديونية في الانخفاض إلى غاية 2006 لتعرف ثباتا نسبيا إلى غاية 2010،¹ ومن ثم بدأت بالانخفاض إلى غاية عام 2013 حيث سجلت 3.39 مليون دولار وهذا راجع إلى تسديد مختلف حصص الديون² وبعدها ارتفع سنة 2014 حيث بلغت المديونية الخارجية 3.7 مليون دولار ثم 4 مليون دولار سنة 2015 والشكل الموالي يوضح المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-2015).

¹ سعيدة شطباني، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² www.djazairiss.com/elkhabar/616965 . le: 05/03/2017. 00:10.

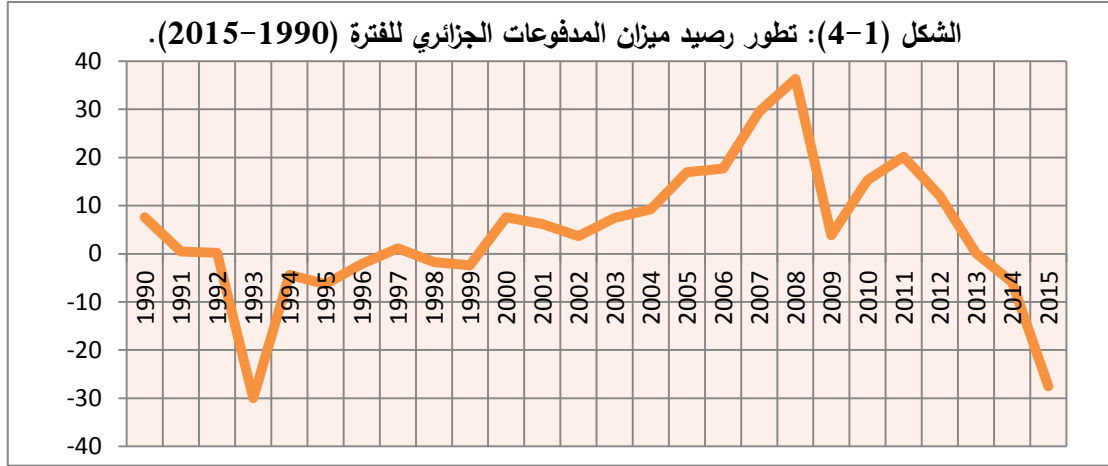


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات بنك الجزائر.

الفرع الخامس: تطور رصيد ميزان المدفوعات

من المنحنى يتضح أن ميزان المدفوعات سجل رصيذا سالبا خلال السنوات من 1993 إلى 1996 وبلغت حدة هذا العجز الذروة سنة 1995 بمليار دولار 6.32 وهذا راجع إلى العجز المسجل في حساب رأس المال على طول هذه الفترات، إضافة إلى العجز في الحساب الجاري خلال السنتين 1994 و 1995، حيث سجل الميزان التجاري عجزا سنة 1994 قدر بـ 0.26 مليار دولار بسبب ارتفاع الواردات التي بلغت 9.15 مليار دولار في حين كانت الصادرات حوالي 8.89 مليار دولار، ويمكن إرجاع ارتفاع الواردات إلى تدني مستويات العرض كنتيجة لضعف مستوى الجهاز الإنتاجي وكذلك ارتفاع أسعار مواد الاستيراد، إضافة إلى تدني قيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات الشركاء التجاريين للجزائر، ثم تحول عجز ميزان المدفوعات إلى فائض قدر بـ 1.16 مليار دولار سنة 1997، لكن سرعان ما عاد العجز إلى ميزان المدفوعات سنة 1998 وامتد إلى 1999 بسبب انهيار أسعار البترول الذي أدى إلى حدوث عجز في كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال، هذا الأخير شهد عجزا بـ 2.4 مليار دولار سنة 1999 مقابل 0.83 مليار دولار سنة 1998، وابتداء من سنة 2000 سجل ميزان المدفوعات فائضا متتابعا إلى غاية 2008 ليصل هذا الفائض إلى 36.29 مليار دولار وهذا راجع إلى التحسن الكبير في الحساب الجاري بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي أدى إلى تراكم احتياطات الصرف وانتعاش ميزان المدفوعات، حيث تعتبر سنة 2008 أول سنة التي حقق فيها حساب رأس المال فائضا قدر بـ 2.5 مليار دولار¹، ومن ثم شهد رصيد ميزان المدفوعات تذبذب إلى غاية سنة 2014 حقق عجز بقيمة 5.881 مليار دولار وتبعه عجز في السنة الموالية قدر بـ 27.537 مليار دولار والشكل الموالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2015).

¹ سعيدة شطباني، مرجع سبق ذكره، ص 58.



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات بنك الجزائر و المديرية العامة للجمارك.

الفرع السادس: تطور الكتلة النقدية

جدول (1-4): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2015).

الوحدة: مليون دج

السنة	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2 %
1990	420539	/
1991	510035	21.28
1992	662310	29.85
1993	627427	21.60
1994	723514	15.31
1995	799562	10.51
1996	915058	14.44
1997	1081518	18.19
1998	1592461	47.24
1999	1789350	12.36
2000	2022534	13.03
2001	2473516	22.29
2002	2901532	17.30
2003	3354422	15.60
2004	3738037	11.43
2005	4157600	10.93
2006	4933700	16.41
2007	5994600	24.17
2008	6955900	16.03
2009	7178700	3.20
2010	828070	15.4
2011	992920	19.9
2012	110676	11.46
2013	119458	7.35
2014	134127	12.28
2015	137100	2.21

لقد انتقل حجم الكتلة النقدية في عام 1990 إلى 420.539 مليار دج بعد ما كان 118.040 مليار دج في عام 1980 أي ما يعادل 3.5 مرة وهذا الحجم يفسر بالإصلاحات التي قامت بها الدولة والخاصة بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، ومع إبرام الجزائر لبرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة (1994-1998) تم التحكم في التوسع النقدي، حيث بلغ متوسط نمو الكتلة النقدية للسنوات 1994-1995-1996-1997 حوالي 14.61%، ومع انتهاء برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي بلغ معدل نمو الكتلة النقدية أقصاه سنة 1998، أين سجل معدل 47.24% بعد ما كان 18.19% سنة 1997. خلال الفترة (1999-2000) انخفض معدل نمو الكتلة النقدية لتسجل 12.96% و 13.03% على التوالي ويمكن إرجاع ذلك إلى تخفيض حجم الإنفاق العام وإتباع سياسة تقشفية صارمة، ثم سجل النمو النقدي ارتفاعا سنة 2001 تزامنا مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له حوالي 7 مليار دولار ليمتد على مدى ثلاث سنوات (أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004) ثم انخفضت معدلات النمو في 2004 و 2005 لتعاود الارتفاع سنة 2006 إلى 16.41% بعد ما كانت 10.93% سنة 2005، واستمرت الكتلة النقدية في النمو بصفة متسارعة إلى غاية 2008، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الأرصدة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار البترول و يستمر هذا الارتفاع إلى أن وصل في سنة 2011 بنسبة نمو قدرت ب 19.9% بعدما كانت 16.03% عام 2008، ثم لتتخف سنة 2012 بمعدل نمو قارب 11.46% وبعدها بدأ بالارتفاع تدريجيا ليصل سنة 2015 إلى قيمة 137100 مليون دج بنسبة نمو قدرت ب 2.21% مقارنة بسنة 2014 التي كانت 12.28%.

خلاصة:

على ضوء ما درسنا وذلك من خلال استعراض الإطار النظري لسعر الصرف أن معظم المعاملات الاقتصادية الدولية تتم من خلال تصدير واستيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال، حيث تحتاج هذه المعاملات إلى النقد الأجنبي من أجل تسويتها، كما تتطلب كفاءة النظام النقدي التي تؤثر على حجمها وكذا استمرارها. حيث كان لسعر الصرف أهمية بالغة حيث تتم على أساسه مبادلة العملة المحلية بعملة أجنبية من أجل تسهيل تسوية الالتزامات الناشئة عن التبادل الدولي، وقد يتخذ سعر الصرف عدة صيغ من بينها سعر الصرف الاسمي الذي يتحدد من قبل السلطات النقدية ويتم التعامل به رسمياً في المبادلات، وقد يكون حقيقياً حيث يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية (الأجنبية) اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية (المحلية)، ويأخذ بعين الاعتبار التقلبات التي تطرأ على مستوى الأسعار المحلية وربطها بمستوى الأسعار الأجنبية وهو بذلك يحدد القدرة التنافسية للعملة المحلية.

ومن خلال تحليل واقع سعر الصرف في الجزائر، والتعرف على وضعية التوازنات الداخلية والخارجية يتضح أن سعر صرف الدينار الجزائري مر بعدة مراحل أساسية عرف فيها أحداث بارزة أملت التعديلات التي مست نظام الصرف في الجزائر، والهادفة إلى إعطاء الدينار الجزائري القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية حتى يواكب التطورات التي عرفتها التجارة الخارجية آنذاك.

الفصل الثاني

تطورات أسعار النفط والعوائد النفطية الجزائرية

تمهيد:

إن أهمية النفط في الاقتصاد العالمي تظهر من خلال اعتباره موردا إستراتيجيا مهما في الحياة الاقتصادية فمن خلاله تستطيع كافة دول العالم ضمان صيرورة اقتصادياتها مما يضمن تحريك عجلة الاقتصاد العالمي ومنذ مطلع سنة 2000 بدأت أسعار البترول تتخذ منحى شبيه تصاعدي مما سمح للدول المنتجة والمصدرة للبترول بتحقيق طفرة نفطية هائلة استطاعت من خلالها تحقيق احتياطات صرف ضخمة لكنها سرعان ما انخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية.

ولذلك فإن دراسة السعر البترولي وأنواعه والعوامل المحددة له في الأسعار النفطية تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، ومن الملاحظ أنه حدث تغير كبير في أسعار البترول والتي لها دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية خاصة الدول المصدرة للبترول ومنها الجزائر، والتي تريد الحفاظ على مستوى مرتفع للأسعار، الذي يحقق لها احتياجاتها من العالم الخارجي.

ولهذا تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد بصفة كبيرة على عائدات الصادرات في تغطية نفقاتها فان حجم الإنتاج له اثر كبير على الصادرات، ولذلك نعتقد أن تسليط الضوء على إيديولوجية التنمية وإستراتيجيتها في المجال الصناعي المعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية.

ومن خلال هذا الفصل نحاول التعرف على تطورات أسعار النفط والعوائد النفطية في الجزائر، إذ تناولنا في المبحث الأول أسعار النفط والعوامل المحددة له والى تطورات أسعار النفط من سنة 1990-2015 أما المبحث الثاني إلى ابرز المحطات التي مرت بها العائدات النفطية في الاقتصاد الجزائري والى أهميتها في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر والى تطور الفوائض البترولية في الجزائر وأشكال استثمارها هاته الفوائض في الجزائر.

المبحث الأول: أسعار النفط والعوامل المحددة له

إن التغيرات المستمرة التي شهدتها أسعار النفط عالميا توحى بعدم الاستقرار الذي يشهده سوق النفط والذي تتحكم فيه العديد من العوامل الاقتصادية، السياسية، المناخية و غيرها، مما يجعل سعر هذه السلعة لا يخضع للتفاعل بين قوى العرض و الطلب الأمر الذي يسهل التوصل لسعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهو ما يسمى اقتصاديا حالة التوازن.

ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على السعر البترولي وأنواعه، بالإضافة إلى العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية ثم إلى أنظمة تسعير البترول.

المطلب الأول: ماهية أسعار النفط

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية، سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على أصل النفط وأنواعه وخصائصه والأهمية.

الفرع الأول: مفهوم النفط وخصائصه والأهمية

أولاً: مفهوم النفط

يعتبر النفط* من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا و فعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية و الدولية، وقد عرف الإنسان البترول منذ آلاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه بل كان يستعمله حيث وجده وعلى الحال التي وجده عليها، وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام استخدم الزفت في تركيب سفينته، و قد عرفه إنسان العراق القديم والإنسان في منطقة باكو في الإتحاد السوفيتي و الهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط، وقد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدها من خلال الانكسارات و الشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديما للتشحيم والإنارة كما استخدم كإسفلت** في المباني ورصف الطرقات.

ويقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا، كما يعتقد أن

الصينيين كانوا يستخرجون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.¹

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية petroleum وتعني petr+ صخر +oleum زيت أي بمعنى زيت

الصخر " يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما

الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها."²

* يعتبر الألماني أريكولا أول من أطلق عليه هذه التسمية و كان ذلك في منتصف القرن 16 ميلاد و كان النفط يعرف باسم ميزوبوتيميا في العراق قبل الميلاد بآلاف السنين.

** الإسفلت: الحالة الصلبة للبترول المتواجد في الطبيعة

¹ حسان خضر، "أسواق النفط العالمية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، بدون سنة نشر، ص02.

² محمد أحمد الدوري "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص8

يتكون زيت النفط من خليط من المركبات الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار ومسطحات مائية تتسم بضحولتها ودفء مياهها، وقد ظمرت هذه المواد تحت طبقات من الرمال، كما تعرضت لضغط شديد ودرجة حرارة مرتفعة حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دورا في ذلك مما ساعد على نشاط البكتيريا التي أزلت الأوكسجين والآزوت من هذه المواد، كما عملت على ارتفاع نسبة البروتينات والكربوهيدرات بها مما أدى في النهاية إلى تحول هذه المواد إلى نפט.

ويتكون زيت النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة، ففي أولى مراحل تكونه تتحول البقايا العضوية السابق الإشارة إليها إلى ما يعرف باسم الكيروجين Kerogen ، وهي مادة هلامية تمثل النفط غير تام التكوين، ويبدأ زيت النفط في التكون ويتحول الكيروجين إلى الإسفلت وهو أرق أنواع النفط لأنه أقلها تكونا أو نضجا إن صح التعبير، الذي يتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف البرافيني (الشمعي) الذي تزداد درجة خفته بطوال فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي، ويترسب النفط بعد تكونه خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل والجير بها ويتجمع في النطاقات المعروفة بمصايد النفط بكميات كبيرة.¹

وعليه نستخلص أن النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة.

ثانيا: أنواعه

من التعاريف السابقة التي تطرقنا إليها في الفرع السابق يتوضح لنا أن للنفط أنواع متعددة.

فالنفط الخام الموجود في الطبيعة كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية، أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب احتوائه على المواد الكبريتية.

فالنفط يختلف ويتباين في نوعه من منطقة وبلد إلى آخر، وحتى داخل الحقل الواحد لا يتواجد نפט واحد في نوعه بل قد يتواجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نפט مختلف عن نפט القارة الإفريقية والنفط العربي في المنطقة الآسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية وهكذا، فقد يكون نفطها بارفينيا وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارافينية، أو قد يكون نفطاً نافتينياً، وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية، أو يكون من المواد الإسفلية (العطرية، الأرومايتة).

هناك نפט خفيف، ثقيل، متوسط، وهناك نפט بحسب درجة الكثافة النوعية (العالي أو المنخفض)، كما يوجد نפט حلو أو مر للدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية، هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى.²

¹ محمد خميس الزوكي، "جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 73-74.

² محمد احمد الدوري، المرجع سابق، ص 13.

ثالثا: خصائص النفط

يتميز النفط بالخصائص التالية:

- 1- تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا.
- 2- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث.
- 3- النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.
- 4- يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها.¹

رابعا: أهمية النفط

يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة إستراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية وإنما أيضا لأنه يحظى بأهمية ومكانة سياسية وعسكرية واجتماعية.

1- الأهمية الاقتصادية للنفط.

- **النفط كمصدر رئيسي للطاقة:** الطاقة احد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها.
- **النفط مادة أولية أساسية في الصناعة:** ما يميز النفط كمادة أولية انه لا يمكن استعماله الأبعد إجراء عدة عمليات عليه والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية.
- **النفط مصدر للإيرادات المالية:** تتضح هذه الأهمية بصفة اكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي.
- **النفط أهم سلعة في التبادل التجاري:** يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لان النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا
- **دور النفط في تنشيط الأسواق المالية:** توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية.

2- الأهمية الاجتماعية:

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:

¹ مديحه حسن الدغيري، "اقتصاديات الطاقة في العام وموقف البترول العربي منها" الطبعة الثانية، دار الجميل، بيروت، 1998، ص50، 51.

- **النفط وقطاع المواصلات:** يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع.
- **دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية:** تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات المطاط الصناعي، والأسمدة... دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.
- **دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية:** تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها ولعائلاتهم.

3- الأهمية العسكرية للنفط:

الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنباً لنفاذ الوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.¹

الفرع الثاني: تعريف سعر النفط وأنواعه

أولاً: مفهوم سعر النفط

السعر كمصطلح اقتصادي يقصد به التعبير عن قيمة أي شيء أو معنوي بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين، وبذلك فإن سعر النفط يعني به قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين.²

ثانياً: تعريف سعر النفط

"سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا".³

"سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس".⁴

¹ حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2009/2008، ص 8-11

² محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، ط1، دارشموع، الثقافة، الزاوية، الجماهيرية العربية الليبية، 2003، ص 347.

³ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 194-195.

⁴ حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 240.

ثالثا: أنواع سعر النفط

لسعر النفط أنواع متعددة وهي

1. الأسعار المعلنة

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الوم.ا من قبل شركة ستاندر داويل والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجي المتعددين في السوق الأمريكية.

ومنذ فترة الخمسينيات بدأت الدول المنتجة بالاهتمام بالسعر المعلن للنفط وذلك عند تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للعوائد النفطية بين الشركات النفطية والدول المنتجة. ولذلك يمكن القول بان الأسعار المعلنة ماهي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط.

2. الأسعار المتحققة

هي عبارة عن الأسعار المتحققة لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

3. أسعار الإشارة:

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، اخذ واعتمد سعر الإشارة أو المعدل عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من اجل توزيع أو قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

4. أسعار الكلفة الضريبية

وهو يعني الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط وهو يساوي أو يعادل تكلفة الإنتاج زائد عائد الحكومة النفطية. أي انه السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضافا له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية، العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية.¹

5. السعر المستقبلي

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.²

¹ محمد احمد الدوري، مرجع السابق، ص 197-199.

² نواف الرومي، "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، الطبعة الأولى الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000، ص 24.

المطلب الثاني:العوامل المحددة لأسعار النفط:

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي وينظر إليها على أنها المحرك الرئيسي لظاهرتي التضخم المرتفع والركود الاقتصادي، وقد وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية إلزامية إلى شرح العوامل إلي تقف وراء تغيرات أسعار النفط لاسيما على المدى الطويل وفيما يلي بعض العناصر المحددة لأسعار النفط.

أ - مستوى النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة:¹

يعتبر النفط و الطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما على ارتفاع الطلب العالمي على النفط و بالتالي ارتفاع السعر وفي المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط.

ب - المضاربة في الأسواق المالية:

لاشك أن المضاربة ساهمت إلى حد كبير في عدم الاستقرار في الأسواق النفطية و إنها إضافة عامل تعقيد جديد لمحاولة توقع أسعار النفط الخام المستقبلية، وما يؤكد ذلك تقلص صفقات البيع طويلة الأجل.²

ت - انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي:³

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها اثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية، ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار و العكس.

ث - التوترات السياسية:⁴

في بعض الدول المنتجة للنفط نتيجة المخاوف التخريبية التي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة، كما تمثل الأزمة النووية الإيرانية وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية بضربها فإنها تعرضت للهجوم فإن أسعار البترول سترتفع اكبر لأن إيران تمتلك ثاني اكبر الاحتياطات العالمية، أضف إلى ذلك معظم إنتاج الكويت والإمارات وقطر والبحرين يمر عبر مضيق هرمز وسوف تلجا إيران إلى غلق هذا المضيق إذا تعرضت إلى الهجوم

¹ نبيل بوفليج، "دور صناديق الثروة السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة الى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2011، ص3، ص42.

² نبيل مهدي الجناي وكريم سالم حسين، "العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكاميل المتزامن وسببية granjer"، كلية الإدارة والاقتصاد"، جامعة القادسية، ص5، الموقع الالكتروني www.ABBYY.com تاريخ الاطلاع 2017/02/25 الساعة 16:27

³ سعد الله دواوود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الاسعار 2008-2010، مجلة الباحث، عدد 2011، ص9، ص216.

⁴ مصطفى بودامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص9.

يضاف إلى ذلك تصاعد أعمال العنف في نيجيريا والتي تقع في المرتبة الأولى بين الدول الإفريقية المصدرة للنفط.

ج- التغيرات المناخية:

تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل والبراكين إلى تعطيل البنية التحتية لإنتاج النفط وتكريره¹ كما أنه يلاحظ أن الطلب العالمي للنفط ومشتقاته يزداد عندما تنخفض درجات الحرارة حيث يزداد استخدام جميع مصادر الطاقة و النفط من أبرزها وبالتالي فزيادة الطلب العالمي للنفط تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و العكس في حالة ارتفاع درجات الحرارة.

المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط (1990-2015)

إن العوامل المذكورة سابقا قد ساهمت بشكل كبير في التأثير على أسعار البترول وتغيرها صعودا أو نزولا خلال الفترة من 1999 إلى 2014. والجدول التالي يبين تطور أسعار النفط في الفترة 1999-2015.

جدول (1-2): يوضح أسعار البترول في الفترة (1990-2015)

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	المتوسط السنوي للأسعار البترول
1990	22.26
1991	18.62
1992	18.44
1993	16.33
1994	15.53
1995	16.86
1996	20.29
1997	18.68
1998	12.28
1999	17.48
2000	27.60
2001	23.12
2002	24.36
2003	28.10
2004	36.05
2005	50.65
2006	61.08
2007	69.08
2008	94.45
2009	61.06
2010	77.45
2011	107.46
2012	109.45
2013	105.87
2014	96.26
2015	49.49

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الاوبك 2012، 2011، 2014 www.OPEC.org

¹ محمد مصطفى الخياط، الآثار المتوقعة لازمة المالية على القطاع النفط، مجلة التكنولوجيا والصناعة، ابريل 2009، ص4، الموقع الالكتروني www.ENERGY AND ECONMY.com تاريخ الاطلاع 2017/02/25، الساعة 16:31.

من خلال الجدول بلغ سعر البترول خلال الفترة مستوى 22.26 دولار للبرميل وقد سجلت انخفاضا سنوات 1992، 1993 حيث سجلت على التوالي ما قيمته 10838، 10091 مليون دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 1990 والذي عرف فيه سعر البترول ما قيمته 22.26 دولار للبرميل ولقد سجلت أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 بقيمة 8340 مليون دولار أمريكي حيث عرفت هذه السنة انخفاض حادا في أسعار البترول حيث سجل سعره 15.53 دولار للبرميل، لتتحسن بعض الشيء سنة 1995 أما في سنتي 1996 و 1997 فقد سجل ارتفاع واستقرار في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث سجلت على التوالي سعر 20.29 و 18.6 دولار للبرميل، لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها 10213 مليون دولار أمريكي، بسبب انخفاض لسعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له 12.28 دولار للبرميل.¹

كما يتضح لنا أن الاقتصاد العالمي قد شهد منذ مطلع العام 2001 تراجعا شديدا في معدلات نمو حيث تعرض لأسوء حالة تباطؤ لم يشهدها منذ 8 سنوات من قبل، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر في الـ 11 من أ.م. من حدة هذا التباطؤ ليتحول الحديث من تباطؤ في النمو الاقتصادي إلى حالة ركود وكساد، حيث أن الارتباط بين اقتصاديات دول العام المتخلف وبين أكبر اقتصاد وهو الاقتصاد الأمريكي يعد ارتباطا وثيقا فقد انتشر هذا الركود إلى مختلف هذه الاقتصاديات ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن هذه التطورات والتي أثرت بشكل محسوس على الطلب العالمي من النفط الخام الأمر الذي أدى إلى تدهور أسعار النفط فقد شهدت مستويات أسعار سلة الأوبك انخفاضا بنسبة 16% خلال عام 2001 مقارنة بمستويات عام 2000 حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.12 دولار للبرميل عام 2001 بعد أن بلغ 27.6 دولار للبرميل عام 2000 واستمر الاتجاه التنازلي للأسعار في الأشهر التالية إلى أن بلغ 17.6 دولار للبرميل في نهاية العام 2001²، إلى أن تصل سنة 2003 معدل السعر 28.10 دولار متعديا بذلك القاعدة السعرية وهذا نتيجة الحرب الأمريكية على العراق حيث أنخفض المعروض البترولي بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية في فنزويلا، ليقفز السعر سنة 2004 ليصل إلى 36.05 دولار لأن العرض العالمي لم يغطي الطلب في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وفي سنتي 2005 و 2006 واصلت الأسعار منحها التصاعدي لتصل إلى 61.08 دولار سنة 2006 وذلك راجع إلى التأثير الجيوسياسي الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط من جهة وكذلك عمليات الصيانة للأنايب التي أعلنتها شركة البترول البريطانية³ وموجات البرد التي اجتاحت أوروبا.

أما أسعار النفط خلال الفترة 2008-2011 منحنى تصاعدي اتسم بالارتفاع حيث كانت الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك 23.12 دولار وارتفعت إلى 94.45 دولار في سنة 2008، ثم عرفت انخفاض في

¹ السعيد رويج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر

أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح-ورقلة-، 2013، 2012، ص 30-31.

² إبراهيم بلقلا، تطور أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص 9.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006، ص 104.

مطلع سنة 2009 قدر بـ 33.39 دولار أمريكي ويعود السبب على أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة (أزمة الرهن العقاري) حيث ارتفعت على أسعار النفط.

وفي سنة 2010 قامت المنظمة بخفض الحصص الإنتاجية ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 برميل في اليوم وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق، مما أدى إلى بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في عام 2009¹، حيث ارتفعت الأسعار إلى 77.45، 107.46، 109.45، 105.87 دولار للبرميل في السنوات 2010، 2011، 2012، 2013 على التوالي.

لتأتي سنة 2014 وبالضبط في منتصف السنة حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتتها الأسعار انخفض سعر البترول ليصل متوسط البرميل متوسط سعر البرميل 96.26 دولار خلال هذه السنة بعد أن كان 105.87 دولار للبرميل سنة 2013 وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى زيادة المعروض النفطي مقابل الطلب وهذا لتوجه العالم إلى إنتاج النفط الصخري من جهة ومن جهة أخرى تغير سلوك الأوبك حيث أنها ثبتت حصتها في السوق على حساب السعر، بالإضافة إلى تراجع الطلب العالمي، ونخص بالذكر الأسواق الصاعدة كالصين التي تستهلك 2/3 من الاستهلاك العالمي للبترول.²

¹ سالم بوغرارة، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من 2000-2011، مذكرة ماستر (غير منشورة)،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالي، جامعة الجزائر، 2005، ص 106.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، ص 107-108.

المبحث الثاني: تطورات العائدات النفطية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري

إن العائدات الجزائرية هي في مجملها من الصادرات ونحن نعلم أن التجارة الخارجية تصل فيها نسبة تركيز منتج المحروقات في الصادرات الكلية إلى أرقام مرتفعة جدا وقد بلغت نسبة 52,3% في السنوات الأخيرة منذ 2000 إلى الآن.

المطلب الأول: اثر العائدات النفطية في الجزائر (1990-2015).

في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة والجزائر خاصة، وبات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

أولا: اثر العائدات البترولية على الاقتصاد الوطني فترة 1990-2015.

1- تطور قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة (1990-2015)

الجدول (2-2): تطور قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة (1990-2015)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

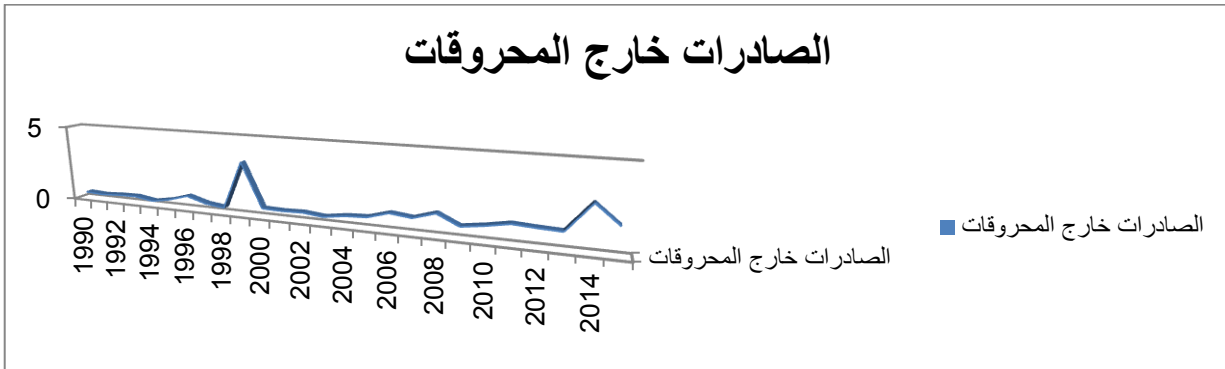
السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
1990	10.865	96.11	0.439	3.89	11.304	100
1991	11.726	96.90	0.374	3.1	12.100	100
1992	10.388	95.84	0.45	4.16	10.838	100
1993	9.612	95.25	0.479	4.75	10.091	100
1994	8.053	96.55	0.287	3.45	8.34	100
1995	9.731	95.02	0.509	4.98	10.240	100
1996	12.494	93.41	0.881	6.68	13.375	100
1997	13.378	96.32	0.511	3.68	13.889	100
1998	9.855	96.49	0.358	3.51	10.213	100
1999	12.084	77.85	3.438	22.15	15.522	100
2000	21.419	97.27	0.59	2.73	22.031	100
2001	19.132	97.07	0.56	2.93	19.09	100
2002	18.820	96.79	0.60	3.21	18.70	100
2003	24.105	98.08	0.47	1.92	24.46	100
2004	32.324	97.92	0.67	2.08	32.22	100
2005	45.631	98.40	0.74	1.60	46.33	100
2006	53.065	97.94	1.13	2.06	54.74	100
2007	59.61	98.38	0.98	1.62	60.59	100
2008	77.19	98.22	1.40	1.78	78.59	100
2009	44.41	98.30	0.77	1.70	45.18	100
2010	56.12	98.30	0.97	1.70	57.09	100
2011	71.66	98.31	1.23	1.69	72.89	100
2012	70.58	98.38	1.15	1.60	71.74	100
2013	63.33	98.29	1.10	1.71	64.43	100
2014	60.146	95.53	2.809	4.47	62.956	100
2015	58.3	97.16	1.7	2.83	60	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص 15

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

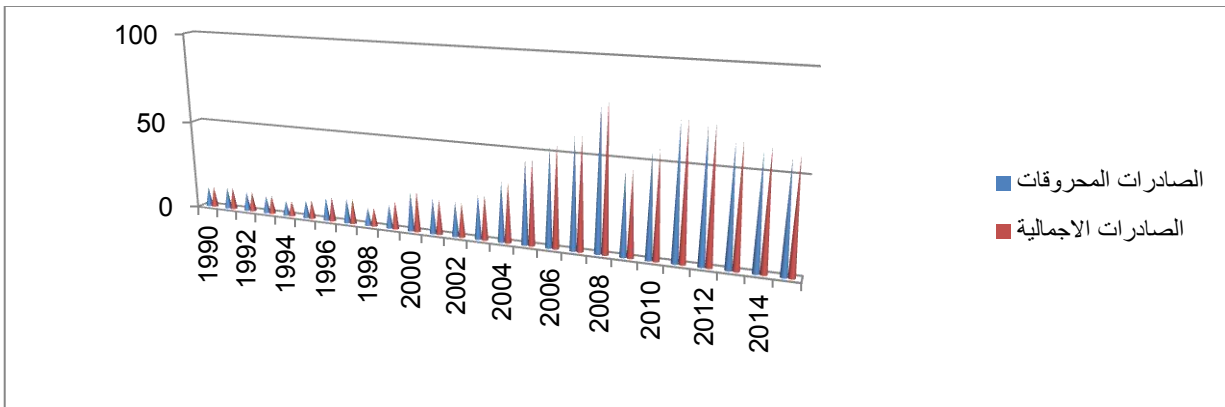
نقلا عن الموقع الإلكتروني :

الشكل (2-1): تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-2)

الشكل (2-2): تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات 2014-1990.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-2)

نلاحظ من الجدول والشكلين أعلاه أن الصادرات عرفت فائضا وارتفاعا طوال فترة الدراسة، حيث عرفت الصادرات الجزائرية رصيدا ايجابيا خلال سنة 2000، أين كانت أسعار البترول تقدر بـ 28.5 دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي حيث كانت قيمة صادرات المحروقات تقدر بـ 21.41 مليار دولار بنسبة 97.27%، بينما الصادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة حيث كانت تقدر نسبتها 2.73 % بقيمة 0.59 مليار دولار (59 مليون دولار).

إلا أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 19.09 مليار دولار في 2001 و 18.7 مليار دولار خلال 2002 وهذا راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط وانخفاض أسعارها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنه وانطلاقا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار بنسبة 98.70% أين وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل.

كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار أين عرف سعر البرميل من البترول

62.35 دولار لتعاود الصادرات الإجمالية ارتفاعها من جديد، حيث وصلت الصادرات إلى 72.89 مليار دولار سنة 2010 57.09 مليار دولار سنة 2011 حيث كانت قيمة أسعار البترول تقدر ب 80.35 دولار للبرميل و112.92 دولار للبرميل على الترتيب.

لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2012 و2013 حيث وصلت الصادرات الإجمالية إلى غاية 64.43 مليار دولار سنة 2013 وذلك نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات التي تقدر ب 63.33 مليار دولار وهنا يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا تتعدى 2% خلال الفترة المدروسة وسنة 2008 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات بنحو 1.4% مليار دولار. بينما بقيت صادرات المحروقات هي المسيطرة على الصادرات الجزائرية بنسب تتعدى 97 و 98% من قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية.

ملاحظة: هناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل وحالة الصادرات وهي علاقة طردية إي كلما انخفض سعر البرميل فان قيمة صادرات المحروقات تنخفض وبالتالي تنخفض قيمة الصادرات الإجمالية والعكس كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت قيمة صادرات المحروقات وبالتالي ارتفاع في قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية.¹

2- تطور قيمة الواردات خلال الفترة 1990-2015

عرفت الواردات الجزائرية زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

¹ قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013، مذكرة لنسب شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ألكلي محند اولحاج، البويرة-الجزائر، 2013/2014، ص99.

جدول (2-3): تطور قيمة الواردات خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة: مليار دولار

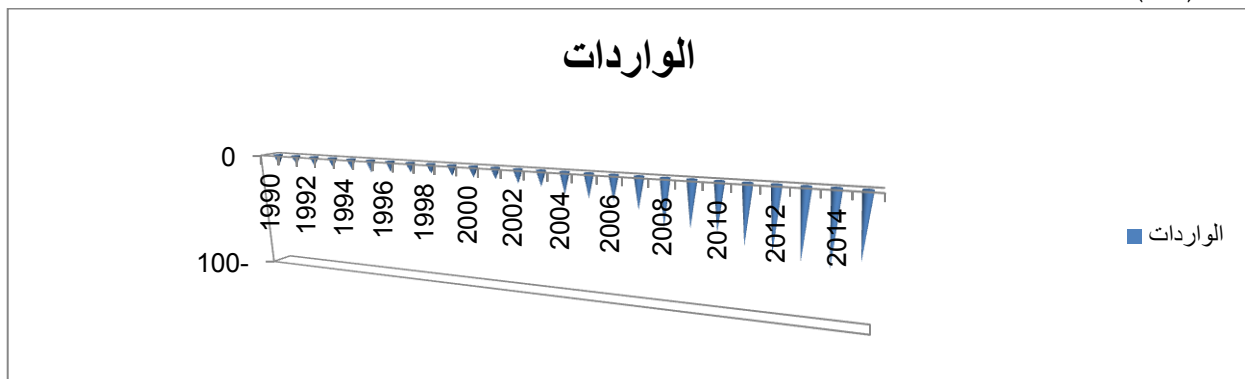
السنوات	الواردات
1990	-9.684
1991	-7.680
1992	-8.406
1993	-8.789
1994	-9.365
1995	-10.761
1996	-9.098
1997	-8.687
1998	-8.403
1999	-9.164
2000	-9.35
2001	-9.56
2002	-12.01
2003	-13.32
2004	-17.95
2005	-19.89
2006	-20.68
2007	-26.35
2008	-38.07
2009	-37.4
2010	-38.89
2011	-46.93
2012	-51.57
2013	-55.02
2014	-58.33
2015	-51.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، مارس 2001 ديسمبر 2005،

مارس 2014، ص 15، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع (2017/03/1)، الساعة 14:11 http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

الشكل (2-3): يبين تطور قيمة الواردات خلال السنوات 1990-2014.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-3)

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول والشكل لقد سجلت حصيلة الواردات سنة 1990 ما قيمته 9098 مليون دولار وهي حصيلة مرتفعة، والسبب في ارتفاعها يعود إلى ارتفاع سعر البترول بالإضافة إلى تدابير التحرير التدريجي للتجار الخارجية التي تتدرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، في حين عرفت انخفاضا سنة 1991 رغم بقاء أسعار البترول مرتفعة وذلك نتيجة ترشيد الدولة لواردها، لترتفع سنوات 1992 و 1993 مسجلة ما قيمته 8406 و 8789 مليون دولار، لكن حصيلتها بقيت منخفضة وهذا راجع إلى عودة سياسة الضغط على الواردات، فيما سجلت حصيلة الواردات سنتي 1994 و 1995 ما قيمته 9365 و 10761 مليون دولار وهي حصيلة مرتفعة مقارنة 1996 و 1997 رغم انخفاض أسعار البترول، والتي سجلت على التوالي 15.53 و 16.86 دولار للبرميل والسبب في ذلك يعود إلى التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية وبالأخص العمليات الاستيرادية مما نتج عنه إفراط وفوضى في الاستيراد، ثم عرفت انخفاضا سنتي 1996 و 1997 حيث سجلت ما قيمته 9098 و 8687 مليون دولار وذلك رغم ارتفاع أسعار البترول، حيث سجلت على التوالي ما قيمته 20.69 و 18.68 دولار للبرميل وذلك نتيجة هبوط الواردات الغذائية نتيجة زيادة الإنتاج الزراعي، ونتيجة تصفية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة والتي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، وعرفت سنة 1998 حصيلة منخفضة من الواردات هي الأخرى نتيجة انخفاض سعر البترول والذي عرف أدنى قيمة له، إلا أنه في سنة 1999 عاودت الارتفاع ووصلت إلى 9164 مليون دولار.¹

أما خلال الفترة 2000-2009 فان حصيلة الواردات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا متقلبة من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما يقدر بـ 39100 مليون دولار سنة 2009، وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار البترول والتي انتقلت أسعارها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 61.10 دولار للبرميل سنة 2009، وأن هذا الارتفاع يعود كذلك إلى السياسة التنموية التي اعتمدها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو والتي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات.

بالإضافة إلى التزايد المستمر والصعودي في اتجاه الواردات الجزائرية حيث ازدادت هذه الواردات خلال فترة الدراسة 8 أضعاف حيث كانت عام 2000 تقدر بـ 6.35 مليار دولار لتصبح عام 2013 تقدر بـ 55.02 مليار دولار وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسات الاقتصادية. كما سجلت فاتورة واردات الجزائر للعام 2015 تراجعا قدر بـ 12.08% لتستقر عند 51.4 مليار دولار مقارنة مع 58.58 مليار دولار في العام 2014، وبلغ عجز ميزان المدفوعات بحسب حصيلة سنوية للمديرية العامة للجمارك 13.71 مليار دولار، مقابل فائض بـ 4.30 مليار دولار، فيما تراجعت قيمة الصادرات بـ 39.91% وكشفت أرقام المديرية العامة للجمارك أن إجمالي الصادرات خلال 2015 نزل إلى 37.78 مليار دولار، مقابل 62.88 مليار دولار عام 2014.

¹ السعيد رويج ، مرجع سابق، ص33.

وتشير الأرقام الخاصة بالواردات إلى تراجع في مواد التجهيز التي تمثل 34.4% من إجمالي الواردات بنسبة 9.74% على أساس سنوي خلال الفترة المرجعية، ومن حيث القيمة بلغت فاتورة مواد التجهيز 17.7 مليار دولار.¹

3- تطور الميزان التجاري خلال السنوات (2000-2015)

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري بالنسبة للمحروقات خلال السنوات (2000-2015)

عرف الميزان التجاري الجزائري رصييدا موجبا طول فترة الدراسة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل الموائين:

الجدول (2-4): يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2015)

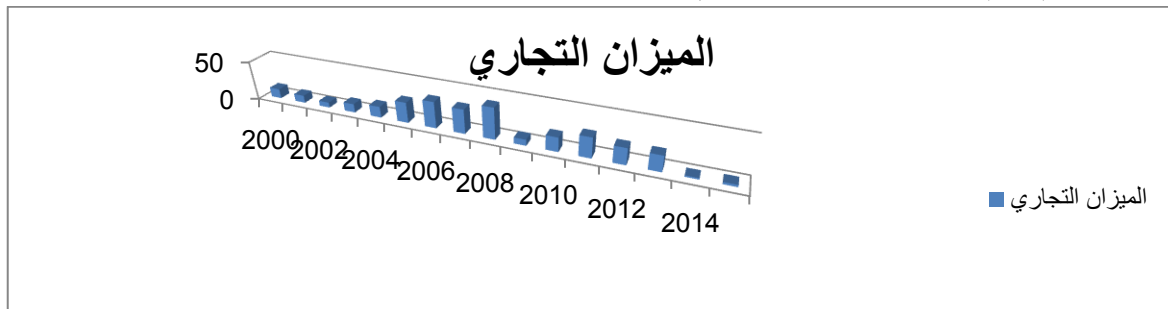
الوحدة: مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الوردات
2000	12.3	21.419	-9.35
2001	9.61	19.132	-9.56
2002	6.7	18.820	-12.01
2003	11.14	24.105	-13.32
2004	14.27	32.324	-17.95
2005	26.46	45.631	-19.89
2006	34.06	53.065	-20.68
2007	34.24	59.61	-26.35
2008	40.52	77.19	-38.07
2009	7.78	44.41	-37.4
2010	18.2	56.12	-38.89
2011	25.96	71.66	-46.93
2012	20.17	70.58	-51.57
2013	9.17	63.43	-55.02
2014	1.816	60.146	-58.33
2015	2.779	58.3	-51.4

المصدر: من إعداد الطلبة انطلاقا من إحصائيات: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص 15، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع 07/03/2017 الساعة: 01:35. http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

الشكل (2-4): يبين تطور الميزان التجاري خلال السنوات المذكورة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-4)

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن الميزان التجاري عرف رصيذا موجبا طوال فترة الدراسة كما عرف ارتفاعا مستمرا حيث حقق عام 2000 رصيد 12.30 مليار دولار لينخفض الرصيد عام 2001 و2002 الى 9.61 مليار دولار و6.70 الى غاية سنة 2008 ليحقق رصيد ب40.52 مليار دولار ليبقى الميزان التجاري هذه السنة في تذبذب من ارتفاع وانخفاض ليستقر عام 2013 برصيد 9.91 مليار دولار ويمكن تفسير هذا التذبذب وعدم التزايد لتحقيق اعلي الأرصدة نتيجة لارتفاع قيمة الواردات الجزائرية.

الفرع الثاني: تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2015)

يعرف الميزان التجاري رصيذا سلبيا طوال فترة الدراسة وهو ما يبينه الجدول والشكل المواليين

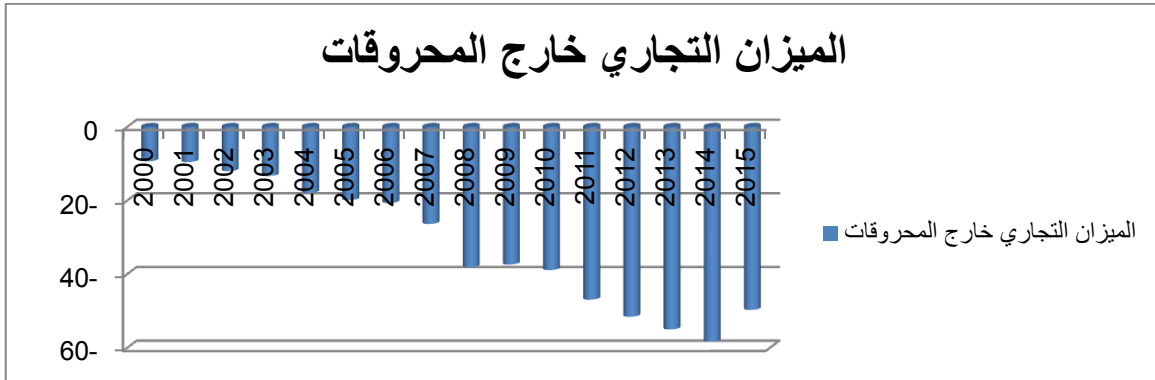
الجدول (2-5): تطور الميزان التجاري خارج المحروقات (2000-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات	الميزان التجاري خارج المحروقات
2000	0.59	-9.35	-8.76
2001	0.56	-9.56	-8.92
2002	0.60	-12.01	-11.41
2003	0.47	-13.32	-12.85
2004	0.67	-17.95	-17.28
2005	0.74	-19.89	-19.12
2006	1.13	-20.68	-19.55
2007	0.98	-26.35	-25.37
2008	1.40	-38.07	-36.67
2009	0.77	-37.4	-36.63
2010	0.97	-38.89	-37.92
2011	1.23	-46.93	-45.7
2012	1.15	-51.57	-50.42
2013	1.10	-55.02	-53.92
2014	2.809	-58.33	-55.52
2015	1.7	-51.4	-49.7

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة (2-2) و(3-2)

الشكل (2-5): يوضح الميزان التجاري خارج المحروقات



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-5)

يلاحظ من هذا الجدول الذي تطرقنا إليه بهدف معرفة مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تغطية الواردات الجزائري وتحقيق رصيد ايجابي للميزان التجاري أن الميزان التجاري عرف رصيدا سلبيا ومتصاعدا طوال فترة الدراسة حيث كانت أدنى قيمة له سنة 2000 بقيمة 8.76 مليار دولار ليعرف سنة 2013 عجزا برصيد 53.92- مليار دولار.

وعلى هذا الأساس يمكن القول ان الفائض الذي عرفه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، الذي لازال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة ومن بينها أن كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات مازالت مساهمتها ضعيفة جدا وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات وهذه الأخيرة هي التي تعطي طبيعة الرصيد سالبا أو موجبا.

ثانيا: أثر العائدات البترولية على الناتج الداخلي الإجمالي

الجدول(2-6): يوضح تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي (1990-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	سعر البترول (دولار للبرميل)	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دينار جزائري)	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)
1990	22.26	554.4	61.8
1991	18.62	862.1	46.7
1992	18.44	1074.7	49.1
1993	16.33	1189.7	51.0
1994	15.53	1487.4	42.4
1995	16.86	2005.0	42.1
1996	20.29	2570.0	46.9
1997	18.68	2780.2	48.2
1998	12.28	2830.5	48.2
1999	17.48	3238.2	48.6
2000	27.60	4123.5	54.8
2001	23.12	4227.1	54.7
2002	24.36	4521.8	56.7
2003	28.10	5247.5	67.8
2004	36.05	6135.9	85.2
2005	50.64	7544.0	102.8
2006	61.08	8460.5	116.5
2007	69.08	9374.2	135.09
2008	94.50	11042.8	171.09
2009	61.10	10034.3	138.11
2010	78.09	12049.5	162.08
2011	107.46	14384.8	200
2012	109.45	15843	204.33
2013	105.87	17771.2	209.04
2014	91.5	17647.5	213.59
2015	55	18896.1	166.84

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار البترول والواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن اثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي، وللاشارة فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج الداخلي 30.18% خلال الفترة 1986-2008، مما يعني أن حوالي 30.18% من الإنتاج الداخلي الإجمالي مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعته، وتراوحت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 12.39% و46.89%.¹

كما سجلت قيمة الناتج الداخلي الخام الجزائري زيادة بثلاثة أضعاف في غضون عشر سنوات، حيث انتقل من 4123.5 مليار دولار (54.8 مليار دولار) سنة 2000 إلى 14384.8 مليار دج سنة 2011 بفضل الاستثمارات العمومية المخصصة من الدولة لدفع النمو الاقتصادي، حسب ما أكده الديوان الوطني للإحصائيات.²

ثالثا: اثر العائدات البترولية على ميزانية الدولة.

أن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر نظرا لأهمية النفط وارتفاع الطلب عليه وارتفاع أسعاره.

¹ السعيد رويج، مرجع سبق ذكره، ص37.

² www.echoroukonline.com/are/?news:159778 ;h:14:40,6/03/2017.

1- مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة.

الجدول(2-7): يوضح مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة خلال الفترة(1990-2015)

الوحدة: مليون دج

السنوات	إيرادات الجباية النفطية	مجموع الإيرادات العامة	نسبة الجباية النفطية إلى الإيرادات العامة%
1990	7620	15250	49.96
1991	1615.0	2489.0	64.88
1992	1938.0	3118.6	62.14
1993	1792.1	3139.4	57.08
1994	2221.7	4771.8	46.56
1995	3361.0	6117.3	54.94
1996	4960.0	8815.0	60.10
1997	5070.0	8251.5	64.74
1998	3787.1	9015.0	42.00
1999	5601.1	9371.0	59.77
2000	1213.2	1562.7	77.4
2001	1001.4	1399.6	71.55
2002	1007.9	1490.8	67.61
2003	1350.0	1874.9	72.01
2004	1570.7	2151.1	73.02
2005	2352.7	2993.1	78.61
2006	2799.0	3519.8	79.53
2007	2796.8	3563.5	78.49
2008	4088.6	5053.8	86.25
2009	2412.7	3559.3	67.79
2010	2905.0	4203.0	69.12
2011	3979.7	5428.6	73.01
2012	4192.0	6055.0	69.93
2013	4399.0	6371.0	69.05
2014	4345.4	4518.2	/
2015	4525.2	4685.6	/

المصدر: مذكرة أمينة مخلفي، دكتوراه"أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر"، ورقة2011-2012 ص289.

نلاحظ من الجدول أعلاه الأثر البالغ لإيرادات الجباية النفطية على الميزانية العامة من خلال مواردها التي تمسها الجباية مباشرة، حيث يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:¹

- نلاحظ ارتفاع في نسب الجباية النفطية من سنة1990 إلى غاية1994، أين أظهرت أزمة نفطية خانقة على مستوى الأسواق النفطية، إذ أغرقت السوق بالمنتجات النفطية بأنواعها وتأثرت السوق بالعرض المفرط، مما دفع بالأسعار إلى السقوط للمرة الثالثة والشيء الذي زاد الوضعية تعقيدا هو انخفاض قيمة الدولار مقارنة بالدينار وذلك بنسبة 25% تقريبا وبرغم من الإصلاح المتبع من

¹ شرقي جوهرة، بناء نموذج تبني للجباية البترولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، دفعة2003، ص30-33.

- سنة 1992 في مجال الجباية العادية والإصلاحات المتخذة في مجال المحروقات سنة 1999، لم تكن لها أهمية في إبقاء مستويات المساهمة ثابتة ولم تكن لها جدوى بسبب العوامل التالية:¹
- ✓ انخفاض أسعار النفط والدولار بعد الحرب في الشرق الأوسط.
 - ✓ انخفاض سعر النفط من جديد سنة 1998 بسبب أزمة دول شرق آسيا.
- تواصلت إيرادات الجباية النفطية بوتيرة بطيئة ليتعثر سنة 1998، حيث سجل قيمة 378714 مليون دينار، بعدما بلغت قيمته 507000 مليون دينار سنة 1997، وعاودت الإيرادات النفطية في الارتفاع بنسبة 47.89% سنة 1999 مقارنة بسنة 1998، وهذا راجع الى الإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بتبني قانون جديد للمحروقات بـ 14/86 المعدل بـ 21/91 الذي عمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال قطاع المحروقات عامة وللصناعة النفطية خاصة.
- وخلافا لسنوات هذه الفترة التي تميزت بإيرادات ضخمة من الجباية النفطية، حدثت بعض الاضطرابات السلبية على سوق النفط أثرت على مردود الجباية وبالتالي على إيرادات الميزانية العامة، فمن معدل 74.34% في سنة 2000 تهاوت الأسعار ومعها الجباية النفطية التي سجلت في سنة 2001 معدل 63.52% وقد سجل انخفاض سنة 2002 بـ 62.86%، ثم عاودت أسعار النفط الصعود ومعها المداخيل النفطية.
- وخلال السنوات الموالية من سنة 2001 إلى 2012، ونتيجة لعدة إحداث سياسية واقتصادية (أحداث 11 سبتمبر 2001، الأزمة المالية 2007)، عاودت الأسعار الارتفاع وزاد الطلب على النفط العربي نظرا للتحوف الدولي من نقص الإمدادات النفطية ومحاولة تأمين المخزون الاستراتيجي للنفط، مما جعل النتيجة التي حققتها جباية النفط على المحروقات جد ايجابية.²
- حيث وصلت نسبة المساهمة سنة 2013 بـ 64.1% وهذا يدل على ارتفاع الإيرادات الأخرى للإيرادات الكلية للميزانية وخاصة إيرادات الجباية العادية، وهذا يشير الى بقاء الدولة رهينة الجباية البترولية، وهذا ما يبقى على هشاشة الاقتصاد.

¹ عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 94.95، بتصرف.

² أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر" مرجع سابق، ص 289-290.

رابعا: أثر الجباية النفطية على النفقات العامة للدولة

الجدول(2-8): يوضح اثر الجباية النفطية على النفقات العامة للدولة خلال الفترة(1990-2015).

الوحدة: مليون دج

السنوات	إيرادات الجباية النفطية	معدل النمو %	النفقات العامة	معدل النفقات %	معدل التبعية %
1990	7620	225.427	1365.0	34.06	55.82
1991	1615.0	653.3	2121.0	108.3	76.14
1992	1938.0	803.96	4201.3	312.62	46.12
1993	1792.1	735.94	4766.3	368.11	37.60
1994	2221.7	963.37	5663.3	456.2	39.23
1995	3361.0	1467.7	7596.2	646	44.24
1996	4960.0	2213.54	7246.1	611.65	68.45
1997	5070.0	2264.85	8452.0	730.1	59.98
1998	3787.1	1666.47	8757.4	760.1	43.24
1999	5601.1	/	9616.8	/	58.24
2000	1213.2	109.46	1178..1	22,5	99.58
2001	1001.4	70.75	1321.0	37,36	72.39
2002	1007.9	79.94	1550.6	61,24	64.99
2003	1350.0	141.02	1690.2	75,75	79.87
2004	1570.7	180.42	1891..8	96,71	83.02
2005	2352.7	63.53	2052.0	113.38	44.63
2006	2799.0	73.53	2428.5	152.53	40.06
2007	2796.8	73.21	3623.7	276.82	26.77
2008	4088.6	190.74	4322.8	394.51	37.67
2009	2412.7	227.7	5191.4	439.83	35.35
2010	2905.0	192.87	5860.8	509.44	25.12
2011	3979.7	170.5	6703.1	290.03	35.03
2012	4192.0	/	7428.7	/	57.97
2013	4399.0	/	6879.8	/	36.98
2014	4345.4	/	7656.2	/	60.93
2015	4525.2		8858.1		51.08

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء من سنوات 1990 إلى 2011

www.Finance-Algerie.Org, « Internet Algérie Economie Financ »

من خلال الجدول ارتفع معدل النفقات العامة خلال سنوات(1999-2010) بمعدل 509.44%، إلا أن الزيادة في قيمة النفقات العامة لا تعبر عن الزيادة المطلقة في حجمها، ذلك أن القيمة الحقيقية للدينار الجزائري عرفت انخفاضات كبيرة خاصة مع بداية التسعينات¹ التي شهدت تدهور في قيمة العملة الدينار الجزائري وفيما يتعلق بنمو إيرادات الجباية النفطية فقد تضاعفت بمعدل 1666.47 حيث يسجل معدل التبعية ب 43.24% في سنة 1998، أما في سنة 2010 فقد زادت قيمة الإيرادات إلى قيمة 1472400 مليون دج مقارنة بسنة 1999 المقدر ب 560116 مليون دج أي بمعدل نمو 192.87% في سنة 2010.

¹ انخفضت قيمة الدينار الجزائري مرتين في حقبة التسعينات: المرة الأولى خلال شهر سبتمبر 1991 بواقع 22 %، والمرة الثانية بواقع 40.17% خلال شهر أبريل 1994 حيث فقد الدينار الجزائري أكثر من 1700% خلال سنة 1993 على مستوى السوق الموازية.

كما نسجل ارتفاعا في قيمة النفقات العامة بنسبة زيادة 162.87% ما بين سنة 2005 و 2011 وارتفع معامل التبعية النفطية إلى أعلى مستوياته ثم انخفض في سنة 2010 إلى 25.12% إلا أن هذا الانخفاض لا يغير النتيجة الحتمية والواضحة في الجدول أعلاه وهي اعتماد الجزائر في تغطية نفقاتها العامة على محاصيل الجباية النفطية ومن هنا يتضح جليا الأثر المباشر لإيرادات الجباية النفطية على حجم النفقات العامة.¹

المطلب الثاني: أهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تتمثل أهمية البجوحة المالية المحققة بفضل قطاع المحروقات منذ مطلع سنة 2000 في تحسن مؤشرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، حيث تحقق ما يلي:

- ✓ ارتفع الناتج المحلي الخام من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 116.5 مليار دولار سنة 2006 ليصل إلى 135 مليار دولار سنة 2007.
 - ✓ انخفض معدل البطالة خلال الفترة 2004 و 2007 فقد بلغ سنة 2004 بنسبة 17.7% لينخفض إلى 15.3% سنة 2005 ثم إلى 11.8% سنة 2007.
 - ✓ أما النشاط الاقتصادي خارج المحروقات قد نمت الزراعة ب 3.1% سنة 2004 ثم 4.9%
 - سنة 2006 في الصناعات النصف المصنعة ومواد التجهيز إما قطاع الحديد الصلب فقد تراجع بنسبة 6.9% سنة 2004 وتراجعت الصناعة الحقيقية بنسبة 2.1% سنة 2004 ويبقى هذا القطاع الرهان الذي تسعى إليه الجزائر لكسبه والذي يسمح لها يخلق فرض العمل وتطوير الزراعة والنقل.
 - ✓ انخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 16.4 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006 من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون.
 - ✓ انخفض معدل التضخم 3.6% سنة 2004 إلى 1.6% سنة 2005 وهذا يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2006 إلى 2.5%.
 - ✓ ارتفعت الاحتياطات من العملة الأجنبية حيث بلغت 2003 إلى 43.11 مليار دولار و 56.18 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 110.3 مليار دولار سنة 2007.
- و ما ينبغي الإشارة إليه أن ما حققته الجزائر من عائدات مالية بسبب طفرة الأسعار قابله انخفاض في سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو، فانخفاض الدولار بنسبة 33% خلال فترة 2002 و 2006 تسبب في ازدياد الكلفة الواردات الكلية لأن انخفاض سعر النفط بمقدار دولار واحد يكلف الجزائر خسارة تقدر بنصف مليار دولار سنويا.²

¹ أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 291 .

المطلب الثالث: تطور الفوائض النفطية في الجزائر وإشكال استثمار الفوائض في الجزائر الفرع الأول: تعريف الفائض البترولي.

يعرف الفائض البترولي بأنه الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا وبين مجمل الواردات¹، أي أنه الفرق الموجب لميزان المدفوعات والذي لا تتاح له فرصا للتوظيف داخل الاقتصاد الوطني أي تعجز إمكانيات الاقتصاد عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة، وحسب مفهوم ريكاردو فالفائض دفع غير مستحق²، لأنه يعبر عن ثروة حقيقية ناتجة عن نشاط اقتصادي تتحكم فيه عناصر الإنتاج والتكاليف عبر آلية السوق. بل هو فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، واعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية.³ وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلمة متكررة وإنما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد⁴. ولعل أهم أسباب بروز ظاهرة الفوائض البترولية نجد:

1. ضعف الطاقة الاستيعابية لدول الفائض المالي، فبالنسبة للدول الخليجية مثلا نجد أن السبب الرئيسي في ذلك هو صغر مساحاتها و قلة عدد سكانها، إضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية باستثناء الغاز الطبيعي و البترول، فمثلا الطاقة الاستيعابية للسعودية تبلغ 30% وبالتالي فإن 70% من هذه الأموال لا تجد لها فرصا للتوظيف داخليا، أما بالنسبة للجزائر فإن مشكلة الطاقة الاستيعابية فيها ترجع إلى عجزها عن تحويل هذه الفوائض إلى وسائل إنتاج قادرة على تحقيق قيمة مضافة تحقق تحولات هيكلية اقتصادية و اجتماعية.
2. نمط التنمية الصناعية المتبع في هذه الدول و الذي يقوم على إقامة مشروعات صغيرة لا تتطلب استثمارات كبيرة، فالمشاريع الصناعية الموجهة للتصدير تشرف عليها شركات أجنبية من خلال قنواتها الإدارية، التقنية والفنية، كما أن معظم الإنفاق في هذه الدول متجه إلى قطاع الخدمات.
3. شكلت أسواق الدول الصناعية عناصر جذب لهذه الفوائض لتوفرها على مؤسسات مالية ذات درجة عالية من الكفاءة، الخبرة و توفر عنصر الحرية و العائد إضافة إلى تنوع أدوات الاستثمار.

الفرع الثاني: الفوائض البترولية و أشكال الاستثمار والمخاطر. أولا: تطور الفوائض البترولية في الجزائر.

حققت الجزائر ارتفاعا في الفوائض البترولية منذ سنة 2000، إذ بدأت هذه الفوائض تأخذ منحني تصاعدي نتيجة الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط في السوق البترولية العالمية، ولعل الجزائر كغيرها من

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

² عبد القادر سيد أحمد، " الأوبك ماضيها ، حاضرها ومستقبلها "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص160.

³ محمد عبد الشفيق عيسى، " العالم الثالث و التحدي التكنولوجي العربي "، بيروت، 1983، ص 246.

⁴ عيسى مقلبد، "تطور قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 2008، ص61.

الدول النفطية استطاعت تحقيق تراكم لفوائض مالية كبيرة مع كل أزمة يشهدها سوق النفط العالمي على غرار أزمة 1973 و 1979 ما عدا أزمة 1986 والتي أدت إلى تراجع حاد في هذه الفوائض.

الجدول(2-9):تطور الفوائض البترولية في الجزائر(2002-2012).

الوحدة: مليار دولار

السنة	2002	2003	2004	2007	2010	2011	2012
الفوائض البترولية	949	3.560	4.090	12.102	-12.443	-8.452	-9.333

المصدر:تم حسابها انطلاقا من التقارير السنوية لمنظمة الأوبك لسنة 2008-2013.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور الفوائض البترولية في الجزائر، فمن 949 مليار دولار سنة 2002 إلى 12.102 مليار دولار سنة 2007 ويتحقق الفائض البترولي عندما تتمكن الدول من تغطية واردتها عن طريق مداخيل صادراتها البترولية، وما يمكن ملاحظته تسجيل عجز منذ سنة 2010 بـ 12.443- نتيجة تراجع مداخيل الصادرات البترولية من جهة وارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى واستمر العجز حتى سنة 2012 بـ 9.333- مليار دولار، كما حققت الجزائر فوائض بترودولارية نتيجة للطفرة النفطية، وقد نشأت الفوائض البترودولارية نتيجة تحويل الموجودات النفطية إلى أموال سائلة غير متجددة، فهي تختلف عن الفوائض المالية الصناعية الناتجة أساسا عن تطور و توسع الهياكل الاقتصادية.

وتدوير الفوائض البترودولارية يعني تحويل الفوائض المالية المتراكمة في ميزان مدفوعات الدول النفطية لبقية دول العالم، وتتم هذه العملية من خلال استثمار هذه الأموال أو توظيفها في أسواق الدول الصناعية¹. وتسمح هذه العملية بامتصاص جزء كبير من هذه الفوائض خاصة في ظل الفوارق بين عملات الدول المستوردة فبالنسبة للجزائر مثلا نجد أنها تستورد معظم سلعها من الأسواق الأوروبية في حين أنها تتلقى مداخيل صادراتها بالدولار ولذلك سوف تفقد الجزائر جزءا من مداخيلها بسبب الانخفاض في أسعار الصرف بين قيمة الصادرات والواردات.

ثانيا : أشكال الاستثمار الفوائض البترولية.

لقد حققت الجزائر تراكما ماليا ضخما منذ مطلع سنة 2000 بلغ 110.7 مليار سنة 2007، وأمام هذا الوضع فإن الجزائر ملزمة على استغلال هذه الفوائض في عدة مستويات بشكل يضمن نمو هذه الفوائض أو على الأقل بقاءها وعدم استنزافها في أنشطة غير منتجة، ولذلك قامت بـ:

1. إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:

قامت كثير من الدول المنتجة للنفط ومن بينها الجزائر بإنشاء صناديق لها أسماء مختلفة ولكن تشترك من حيث قواعد إنشائها و أهدافها ويسمى هذا الصندوق في الجزائر "صندوق ضبط الإيرادات"

1-1- تعريف صندوق الإيرادات:

هو صندوق الاستثمار المملوك للدولة أو كيان يتم تأسيسه عادة من فوائض ميزان المدفوعات، عمليات النقد الأجنبي الرسمية، عائدات الخصخصة أو المدفوعات التحويلية الحكومية، فوائض المالية العامة، أو الإيرادات

¹ Ayoub-Antoin, Le pétrole :économie et politique économique, 1996,p296.

المتحققة من الصادرات السلعية، وتحتوي هذه الصناديق على كمية من الأموال قد تصل إلى مليارات الدولارات تستثمرها الدول عادة في الأسهم أو السندات.¹

وفي الجزائر تم تأسيسه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 حيث نصت المادة 10 منه " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الإيرادات".²

حيث يتضمن جانبين:

أ - **جانب الإيرادات:** يسجل فيه فوائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37 دولار كما يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب - **ب-جانب النفقات:** يسجل فيه ضبط النفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.³

ولم تكن الجزائر سباقة لإنشاء هذا الصندوق بل سبقتها عدة دول في إنشاء مثل هذه الصناديق مع اختلاف تسمياتها، ولعل الهدف الرئيسي وراء إنشاء هذه الصناديق يكمن في سببين رئيسيين:⁴

- السبب الأول يتعلق بمعالجة المشكلات التي تنشأ عن تقلب إيرادات النفط وعجز الدولة عن احتوائها وبالتالي تعتبر هذه الصناديق هنا صناديق تثبيت أو ضبط.
- السبب الثاني يكمن في ادخار جزء من الإيرادات النفطية للأجيال القادمة وبالتالي فهي صناديق ادخار.

2- دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:

إن أداء الاقتصاد الجزائري يتحدد بمجموعة من العوامل الداخلية أو الخارجية وعليه يمكن تقسيم الدوافع التي حفزت الحكومة الجزائرية على إنشاء هذا الصندوق إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

✓ الدوافع الداخلية:

من هذا المنطلق الدوافع الداخلية هي التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات تتمثل أساسا في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

وفي نفس السياق فإنه لا يمكن فصل الدوافع الداخلية عن الدوافع الخارجية بالنظر إلى أن أداء قطاع المحروقات يرتبط أساسا بمستويات أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن

¹ إضاءات، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، ديسمبر 2010، السلسلة السادسة، العدد5، ص2.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

³ الجريدة الرسمية العدد37 ب/29/06/2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة2000.

⁴ بوفليح نبيل، "صندوق ضبط الموارد أداة لضبط و تعديل الميزانية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، سنة

الجزائر باعتبارها بلد نفطي لا يمكن لها أن تتجاهل مختلف السياسات التي تنفذها البلدان النفطية أو الهادفة إلى الاستغلال الأمثل لمداخل الثروة النفطية.

✓ **الدوافع الخارجية:** والتي يمكن تلخيصها في دافعين أساسيين هما: ¹

أ- **تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية:**

تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل السياسية أو الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات هذه الدول النفطية ومن بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.

ب- **رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين معظم الدول النفطية:**

تعد تجربة الجزائر من خلال إنشائها " لصندوق ضبط الإيرادات "التجربة الأحدث في هذا المجال إذا ما قورنت بتجارب بعض الدول النفطية، حيث نجدان بعض الدول قد قامت بتأسيس صناديق سيادية خلال فترات الستينات والسبعينات من القرن 20 كالكويت التي أسست صندوق الاحتياطيات العامة سنة 1960 وصندوق الأجيال القادمة سنة 1976.

3- تطورات إيرادات الصندوق:

لقد عرف صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر منذ إنشائه سنة 2000 إلى غاية 2014 وهي نهاية فترة الدراسة تطورات ملحوظة من حيث رصيده وهو ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (2-10): يوضح تطور موجودات صندوق ضبط الإيرادات (FRR) في الجزائر من (2000-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	رصيد الصندوق في بداية السنة
2000	/
2001	232.1
2002	171.5
2003	28.0
2004	320.9
2005	721.7
2006	1842.7
2007	2931.0
2008	3215.5
2009	4280.1
2010	4316.5
2011	4842.8
2012	5381.7
2013	5633.8
2014	5563.5
2015	4429.3

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية 2015.

¹ بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2010

من خلال الجدول نلاحظ أن الأهداف التي حددت للصندوق منذ إنشائه تمثلت في الأساس في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض حجم المديونية العمومية، لكن الملاحظ أن النشاط الفعلي للصندوق قد اقتصر فقط على سداد الدين العمومي خلال الفترة (2000 إلى 2005) ، حيث شهدت الفترة الممتدة بين سنة 2001 و2002 تراجع هام في رصيد الصندوق حيث أنتقل من 171.5 مليار دينار نهاية سنة 2001 إلى 28 مليار دينار نهاية سنة 2002 وهذا ما يوضحه الجدول السابق ويرجع ذلك إلى انخفاض فائض الجباية البترولية المحصلة من 123.86 مليار دينار سنة 2001 إلى 26.5 مليار دينار سنة 2002، كما تميزت هذه الفترة بإدخال تعديلات على القواعد المنظمة لنشاط الصندوق في سنة 2004 ، حيث تم إضافة مورد جديد للصندوق يتمثل في تسبيقات بنك الجزائر لمواجهة لتسيير نشاط المديونية الخارجية من أجل دعم عمليات الصندوق الخاصة بالسداد المسبق للمديونية العمومية الخارجية وهي سياسة جديدة شرعت الحكومة في تنفيذها ابتداء من سنة 2004. كما تم إدخال تعديلات أخرى على أهداف الصندوق في سنة 2006 تتمثل في تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار وتخفيض حجم المديونية العمومية، حيث شرعت الحكومة في استخدام إيرادات الصندوق في تمويل عجز الميزانية من سنة إلى أخرى نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي الإستثماري بالإضافة للمديونية العمومية الخارجية التي شرعت فيها سنة 2004.¹

وعلى العموم نلاحظ من الجدول السابق أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات في ارتفاع مستمر رغم استخدامه في تمويل العجز الميزاني ابتداء من سنة 2006 بعد أن كان العجز يمول من إيرادات أخرى خلال السنوات السابقة، بالإضافة إلى قيام الدولة بسداد تسبيقات بنك الجزائر سنة 2007 والتي بلغت 608 مليار دينار واستمرارها في سداد إجمالي الدين العمومي الذي تم سداه كليا سنة 2008 بمبلغ 465.4 مليار دينار، ليسجل رصيد الصندوق نهاية 2012 مبلغ 5633.8 مليار دينار، ليسجل بعدها انخفاض طفيف سنّي 2013 و2014 وذلك راجع لانخفاض قيمة الجباية البترولية المحصلة وارتفاع العجز الميزانية سنة 2014 ليصل إلى مليار 2771 مليار دينار.

¹ بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نفود ومالية جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص 226-227.

خلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفط، وأسعار النفط، واستخلصنا أن النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي، العسكري، والمالي.

بالإضافة إلى تطور اقتصاد الجزائر الذي عرف تطور كبير خلال السنوات الأولى للألفية الجديدة وهذا بالانتعاش الذي شهده ميزان المدفوعات، ومما لا شك منه أن قطاع المحروقات يحتل مكانة جد هامة في الاقتصاد الوطني فمجملة صادراته تكمن في المحروقات التي تسمح له بجلب العملة الصعبة والتي بدورها تساهم في التطور الاقتصادي، إذ تمثل منتجات النفط والغاز 97.5% من صادرات الجزائر و60% من إيرادات الدولة ومن 25 إلى 30% من إجمالي الناتج المحلي.

من الأكيد أن كل هذه النسب الكبيرة عكست فكرة أن أي خلل أو أزمة في القطاع البترولي على المستوى العالمي سيؤثر حتما على الاقتصاد الوطني في حال اعتماد الجزائر على العوائد النفطية مما ينجم عليها خسائر كبيرة من خلال انخفاض هاته العوائد.

الفصل الثالث

دراسة العلاقة بين سعر الصرف و سعر النفط

تمهيد:

لم يعد حاليا علم الاقتصاد مسرحا لاستعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبني أحكامها على الاستنباط والمنطق، حيث أصبحت المهمة الأساسية للاقتصادي هي محاولة النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لتفهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها، ويمكن إنجاز ذلك عن طريق استخدام أساليب الاقتصاد القياسي والتي قد تؤدي إلى التوصل إلى نظريات جديدة أو إلى ضرورة تعديل النظريات القائمة.

وقد تعددت الطرق والأساليب لتقدير معلمات النموذج الانحدار، حيث تم تقديره كونه الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية المدروسة في الحساب مما يجنبنا الوقوع في الانحدار الزائف.

ولأن هيكل الاقتصاد الجزائري يركز بشكل كلي على قطاع المحروقات فإن تقلبات سعر صرف الدولار انخفاضا أو ارتفاعا تؤثر في القوة الشرائية للعائدات النفطية في الجزائر.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين في المبحث الأول حول مفاهيم حول نموذج الانحدار الخطي البسيط من حيث صياغة النموذج وتقدير والاختبار والمبحث الثاني إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من حيث تقديم اختبار ADF ودرجة استقرارية السلسلة PP والسلسلة TCH وتقدير المعادلة.

ونظر للأثر البالغ لتغيرات أسعار الصرف على أسعار البترول، سنحاول في هذا الفصل تحديد الأثر نظريا وقياسيا بالاعتماد على برنامج Eviews9.

المبحث الأول: مفاهيم حول نموذج الانحدار الخطي البسيط

نموذج الانحدار البسيط هو النموذج الذي يتكون من متغير مستقل واحد، ويكون هذا النموذج خطياً إذا كانت العلاقة بين المؤشرين المدروسين معبر عنها في شكل خط مستقيم، ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر (معادلة منحنى).¹

المطلب الأول: صياغة النموذج

لا بد من صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطريقة المناسبة ويتطلب ذلك تحديد متغيرات النموذج، المتغير التابع Y والمتغير المستقل X وتكون من الشكل:²

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + \epsilon_i \dots\dots 1$$

حيث إن:

n : عدد المشاهدات، Y : القيمة الفعلية للمتغير التابع، X : القيمة الفعلية للمتغير

المستقل. β, α : القيم الفعلية لمعدلات الانحدار، ϵ_i : حد الخطأ للمتغير العشوائي.

وعليه يمكن تقسيم العلاقة ($Y_i = \alpha + \beta X_i + \epsilon_i$) إلى جزئين هما:

- الجزء الأول: يتمثل في الخط ($\alpha + \beta X_i$) الذي يعرف بالمتغير التوضيحي (المفسر).
- الجزء الثاني: فيتمثل بالتأثير العشوائي (ϵ_i) الذي يمثل المتغيرات غير الموضحة وهي في الواقع انحراف القيم التقديرية عن القيم الحقيقية للمتغير التابع، لذلك يرتبط (ϵ_i) بعبارة ثابت العوامل الأخرى المستخدمة في النظرية الاقتصادية.

المطلب الثاني: فروض النموذج

بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية كطريقة إحصائية قياسية لتقدير القيم الرقمية لمعاملات النموذج، فإن هذه الفروض أو الشروط تعتبر شروط أو فروض طريقة المربعات الصغرى، وهذا الفروض الخاصة بشكل التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي وعلاقته بالمتغير التابع Y والمتغير المستقل X ، هي:³

1- العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل علاقة خطية كما في المعادلة رقم (1)

2- أن القيم المتوقعة للمتغير العشوائي (التوقع الرياضي للأخطاء) تكون مساوية للصفر أي:

$$E(\epsilon_i) = 0, \forall i = 1 \dots n$$

3- تجانس تباين الأخطاء وهو ما يعني أن تباينها حول المتوسط ثابت، وتغير عنها رياضياً بالكتابة:

$$\text{var}(\epsilon_i) = E(\epsilon_i^2) - E(\epsilon_i)^2 = \sigma^2, i = 1, \dots, n$$

¹ مكيد علي، الاقتصاد القياسي دوروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 17.

² داود حسام علي، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2013

ص 63.

³ Ben naceur hassen, **Econometrie**. centred pullication universitaire, Algerie, 2010, P 5.

4- لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتبكة على المشاهدات مكونا العينة، وتعتبر عنها رياضيا كما يلي:

$$\text{COV}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0, \quad \forall i \neq j, \quad i, j = 1, \dots, n$$

5- لا يوجد ارتباط بين المتغير X_i والخطأ (ε_i) أي أن قيم المتغير العشوائي (ε_i) يكون مستقل عن المتغير

المستقل لكل مشاهدة ويتطلب ذلك أن يكون التباين المشترك (COV) لكل من (ε_i) و X_i معا مساويا للصفر أي:

$$\text{COV}(\varepsilon_i, X_j) = E(\varepsilon_i X_j) = 0 \quad \forall i = 1, \dots, n$$

6- إن المتغير العشوائي (ε_i) يتوزع توزيعا طبيعيا بمتوسط يساوي الصفر وتباين σ^2 أي أن:

$$\varepsilon_i \sim N(0, \sigma^2)$$

المطلب الثالث: تقدير معاملات النموذج

سنرمز فيما يلي للقيمة المقدرة ل Y (الحقيقية) ب \hat{Y} عند سحب عينة مكونة من n ثنائية، يكون

التساؤل حول الخط الذي يعبر بكيفية جيدة عن العلاقة $Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i$ ، ولذلك يجب تقدير المعاملين α, β فعند تمثيل ثنائيات المشاهدات في بيان يظهر تشتت هذه المشاهدات، يكون الهدف هو البحث عن تعديل يعبر تعبيرا جيدا على العلاقة أعلاه، هناك طرق عدة للتقدير ومن أحسنها طريقة المربعات الصغرى.

الفرع الأول: تقدير المعادلات بطريقة المربعات الصغرى:

تتمثل الأخطاء المربعات الصغرى في إيجاد قيم تقديرية للمعادلات، وهذا عن طريق تصغير مجموع

مربعات الأخطاء أي: ¹

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n e_i^2 = \text{Min} \sum_{i=1}^n (Y_i - B'X_i - \alpha')$$

α' : القيمة المقدرة ل α

B' : القيمة المقدرة ل β

$e_i = (Y_i - \hat{Y}_i)$ البواقي

\hat{Y}_i النموذج المقدر

Y_i النموذج الاقتصادي النظري.

$$\beta' = \sum_{i=1}^n (X_i - X')(Y_i - Y')$$

¹ Ben naçeur hassen, op cit, p 115.

الفرع الثاني: حساب معامل الارتباط الخطي (r):¹

إن هدف تحليل الارتباط هو قياس قوة أو درجة العلاقة الخطية بين المتغيرين أي معرفة درجة الارتباط بين المتغيرات (X) و (Y) وهو المحور بين [-1, +1] وتعطى عبارة معامل الارتباط r على النحو التالي:

$$r = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - X') (Y_i - Y')}{\sqrt{v(X)v(Y)}} = \frac{\text{Cov}(X_i, Y_i)}{\sqrt{v(X)v(Y)}} \dots\dots\dots 3$$

بحيث :

- إذا كان r=1: هناك ارتباط كلي (تام) موجب بين (X) و (Y).
- إذا كان r=-1: هناك ارتباط كلي (تام) سالب بين (X) و (Y).
- إذا كان r=0: لا يوجد ارتباط بين (X) و (Y).

الفرع الثالث: معامل التحديد (R²):²

عند تقدير معاملات نموذج الانحدار يكون من الضروري استخدام معامل التحديد (R²) هذا المعامل يقيس جودة النموذج، إي يوضح نسبة انحراف قيم (Y) الموضحة في النموذج بالنسبة للانحرافات الكلية وهو عدد موجب محصور في مجال [0,1] ومعامل التحديد (R²) هو مربع معامل الارتباط الخطي (r)، ويتم استخراج القيمة الجبرية كالتالي:

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = \sum_{i=1}^n (y - Y'_i)^2$$

$$Y_i - Y'_i = e_i \Rightarrow \sum Y_i - \sum Y'_i = \sum e_i = 0 \Rightarrow y' = Y''$$

$$SCT = SCE + SCR$$

حيث:

SCT: هو مجموع مربعات الانحرافات الكلية للمتغير Y

SCE: هو مجموع مربعات الانحرافات المشروحة.

¹ ابراهيم نعمة الله نجيب، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2012، ص 28

² Regis bour bonnais, **Econometrie**. 5^{ème} Edition, DUNOD, Paris, 2004, p 34.

SCR: هو مجموع البواقي.

وبقسمة طرفي المعادلة (4) على $\sum_{i=1}^n (Y_i - Y')^2$ نحصل على:

$$= 1 - \frac{\sum_{i=1}^n (Y''_i - Y''_i)^2 + \sum_{i=1}^n e_i^2}{\sum_{i=1}^n (Y_i - Y')^2}$$

$$R^2 = 1 - \left[\frac{\sum_{i=1}^n e_i^2}{\sum_{i=1}^n (Y_i - Y')^2} \right] \dots 5$$

حيث نجد R^2 :

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

بعد اشتقاق معاملات نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى فلا ينبغي التسليم بصحة النتائج، ويتم ذلك باستخدام نتائج التقدير في اختبار الفرضيات أو اتخاذ القرارات، وهنا يمكن استخدام:

الفرع الأول: اختبار ستيودنت (student):¹

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 & \text{تغيرين} \\ H_1: \beta_i \neq 0 & \text{برين} \end{cases}$$

ويتم في هذا الاختبار بحساب الإحصائية التالية: $T_c = \left| \frac{\beta'}{\delta \beta'} \right|$

يتم قبول أو رفض H_0 بمقارنة قيمة (T) المحصل عليها مع القيمة الجدولة عند درجة الحرية (n-k) حيث: k هو عدد الوسائط في هذه الحالة، n هو العدد المشاهدات، وقرار هذا الاختبار يكون كالآتي:
 $T_c > T_t$: فاننا نرفض H_0 : اذن $\beta' \neq 0$ ومنه المتغير له معنى (التاثير) في النموذج لان β' معنوي.
 $T_c < T_t$: فاننا نقبل H_0 : اذن $\beta' = 0$ ومنه المتغير ليس له معنى في النموذج لان β' غير معنوي.
 حيث T_t تمثل القيمة الجدولة عند حرية الحرية (n-k) وبدرجة معنوية α .

الفرع الثاني: اختبار فيشر (Fisher):²

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

لاختبار جودة الانحدار للنموذج بصورة عامة نستخدم إحصائية فيشر $F = R^2 / (k+1) / (1-R^2) / (n-k-1)$ وبعد حساب F نقارنها مع F الجدولية عند درجتنا الحرية (k+1, n-k-1) فإذا كانت: $F_{tab} < F_c$ أي رفض فرضية العدم، يؤكد أن معادلة التمثيل جيدة، وان قيمة معامل التحديد المحصل عليها هي قيمة موضوعية تختلف عن الصفر، وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية وجودة التمثيل.
 $F_{tab} > F_c$ قبول فرضية العدم، ولذلك يتم قبول المفترض للطبيعة العشوائية لمعاملات نموذج الانحدار المقترح، أي أن معادلة الانحدار المقترحة غير معنوية إحصائياً ولا تصلح لتفسير سلوك المتغير التابع.

¹ Regis bour bonnais, 2004, op cit, p 32.

² Regis bour bonnais, **Econometrie**. 9ème Edition, DUNOD, Paris, 2015, p 78.

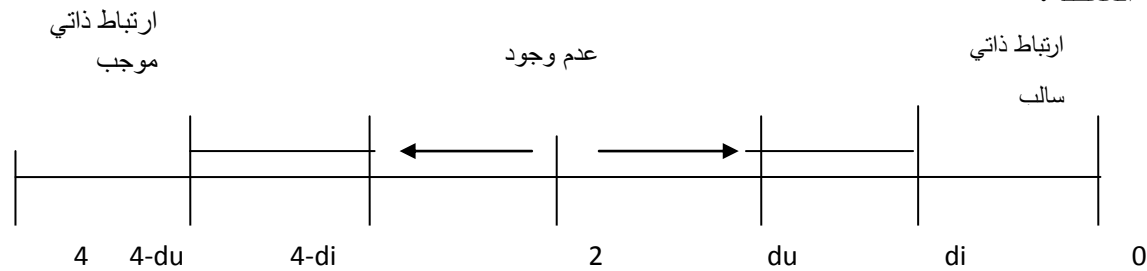
الفرع الثالث: اختبار درين واتسون *Durbin-Watson*:

يعتبر اختبار درين من أكثر الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي شيوعاً ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، وهو عبارة عن النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء ويعتمد هذا الاختبار على حساب مقياس d كالتالي:¹

$$\begin{cases} H_0: p = 0 \text{ لاخطاء} \\ H_1: p \neq 0 \text{ لاخطاء} \end{cases}$$

$$d^* = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})}{\sum_{t=1}^n (e_t)^2} \approx 2(1 - p) \text{ حيث } p \approx \frac{\sum_{t=2}^n e_t e_{t-1}}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

وبعد حساب d^* نقارنها مع القيمتين المجدولتين d_1 التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و d_u التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد الملاحظات n وعدد المتغيرات المستقلة عند مستوى الدلالة α 5%، ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط في النموذج التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة:²



المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

السلسلة الزمنية هي مجموعة القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيم عددية للمؤشر تسمى السلسلة³، وكل حد من حدود السلسلة الزمنية يتشكل نتيجة تفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والتي يمكن اصطلاحاً تقسيمها إلى أربع مجموعات:

- العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة.
- العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة.
- العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية.
- العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة.⁴

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير أو المدى الطويل، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في تقدير، والهدف من دراسة استقرارية

¹ السيقو وليد إسماعيل وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 151.

² Regis bour bonnais, 2004, op cit, p 123.

³ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 195.

⁴ مكيد علي، مرجع سابق، ص 279.

السلسلة الزمنية هو الحكم على منطقية العلاقة بين المتغيرات الدراسة، حيث نقول عن سلاسل زمنية أنها مستقرة لو كان الوسط الحسابي ثابت والتباين ليس له علاقة بالزمن، وهناك العديد من الاختبارات التي تساعد على دراسة استقرارية السلسلة والتي من أهمها اختبار ديكي وفولر المطور (1981).¹

المطلب الأول: تقديم اختبار ADF

اختبار ديكي فولر المطور أو المتزايد، حيث قام الباحثان ديكي وفولر بتطوير اختبارهما ليأخذ في حسابات عدم ترابط الأخطاء، ويركز اختبار (ADF) على الفرضية البديلة: $1 < \Phi$ / ويستخدم طريقة مربعات الصغرى العادية في تقدير النماذج التالية:²

$$\left\{ \begin{array}{l} \Delta Y_t = \lambda Y_t \\ \Delta Y_t = \lambda Y_t - \\ \Delta Y_t = \lambda Y_t - 1 \end{array} \right.$$

درجة التأخير). $\lambda = \Phi - 1$ حيث:

ويتم اختبار الفرضيات التالية: $\theta^2 i$ تشويش ابيض (متوسط معدوم، تباين ϵ_i):

$$H_0: \Phi - 1 = 0$$

$$H_1: \Phi - 1 < 0$$

وقد تم حساب قيمة المقدرة (Φ) من طرف ديكي وفولر واستخراجا جدولاً للقيم الحرجة ($\Phi' - 1$) بحيث يتم مقارنتها مع (T) المحسوبة انطلاقاً من المعادلة التالية:

$$T_{cal} = \Phi - 1 / \delta' \Phi' i$$

✓ فإذا كانت $|T_{cal}| \geq |T_{tab}|$: نرفض فرضية العدم $\lambda = 0$ أو $\Phi = 1$ ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة مستقرة (لا يوجد جذر احادي).

✓ أما إذا كانت $|T_{cal}| < |T_{tab}|$: فهذا يعني ان السلسلة الزمنية غير مستقرة.³

ويمكن تحديد قيمة (λ) عن طريق معيار (Akaike) أو معيار (Schwarz) حيث:

$$Akaike(\lambda) = n \log(\delta^2 si') + 2(3 + \lambda)$$

$$Schwarz(\lambda) = n \log(\delta^2 si') + 2(3 + \lambda) \log n$$

: عدد المشاهدات. n تباين الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير. $\delta^2 si'$: بحيث

¹ شيخي محمد، مرجع سابق، ص 196.

² Regis bour bonnais, 2015, op cit, p 150.

³ عناني محمد عبد السميع، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 28.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلسلة PP (أسعار البترول) والسلسلة TCH (سعر الصرف).

1- دراسة استقرارية السلسلة PP (أسعار البترول) خلال الفترة 1990-2015.

يتم اختبار استقرارية السلسلة من خلال اختبار ADF وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9

الجدول (1-3): اختبار ADF للسلسلة PP (أسعار البترول)

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.840499	0.6544
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews9

من خلال الجدول رقم (1-3) نلاحظ أن القيمة المحسوبة $|Tcal|$ تساوي 1.84 وهي أصغر من

القيم الحرجة الجدولية $|Ttab|$ (4.37) ، (3.60) ، (3.23) عند مستوى دلالة 1% ، 5% ، 10% على

الترتيب وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة أسعار البترول

غير مستقرة. ومن أجل إرجاع السلسلة الزمنية مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول (2-3): اختبار ADF لسلسلة D(PP) (أسعار البترول):

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.534064	0.0582
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews9

الجدول رقم (2-3) يظهر أن القيمة المحسوبة $|Tcal|$ تساوي 3.53 وهي أكبر من القيم الحرجة

الجدولية $|Ttab|$ (3.24) عند مستوى دلالة 10%، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) مما يعني

عدم وجود جذر أحادي أي أن سلسلة أسعار البترول عند الفروق الأولى مستقرة.

2- دراسة استقرارية السلسلة TCH (أسعار الصرف)

يبين الجدول التالي اختبار استقرارية السلسلة TCH بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews9
الجدول (3-3): اختبار ADF للسلسلة TCH (أسعار الصرف).

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.727701	0.7084
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews9

من خلال الجدول رقم (3-3) نلاحظ أن القيمة المحسوبة | | تساوي 1.72 وهي أصغر من القيم
الدرجة الجدولية |Ttab| (4.37)، (3.60)، (3.23) عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10% على الترتيب
وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H₀) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة أسعار الصرف غير
مستقرة.

ومن أجل الحصول على سلسلة زمنية خاصة بسعر الصرف مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة
الأولى.

الجدول (4-3): اختبار ADF لسلسلة TCH (أسعار الصرف) من الدرجة الأولى:

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.215826	0.4603
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews9

من خلال الجدول رقم (4-3) نلاحظ أن القيمة المحسوبة | | تساوي 2.215 وهي أصغر من القيم
الدرجة الجدولية |Ttab| (4.39)، (3.61)، (3.24) عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10% على الترتيب
وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H₀) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة أسعار الصرف عند
الفروق الأولى غير مستقرة.

ومن أجل إرجاع السلسلة الزمنية الخاصة بسعر الصرف مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الثانية.

الجدول (3-5): اختبار ADF لسلسلة TCH (أسعار الصرف) من الدرجة الثانية:

Null Hypothesis: D(TCH,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.885393	0.0040
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews9

من خلال الجدول رقم (3-5) نلاحظ أن القيمة المحسوبة $|Tcal|$ تساوي 4.88 وهي أصغر من القيم الحرجة الجدولية $|Ttab|$ (4.44) ، (3.63) ، (3.25) عند مستوى دلالة 1% ، 5% ، 10% على الترتيب، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) مما يعني عدم وجود جذر أحادي أي أن سلسلة أسعار الصرف مستقرة عند الدرجة الثانية.

المطلب الثالث: تقدير المعادلة:

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لأسعار الصرف وأسعار البترول نستنتج أن المتغيرين سعر الصرف وسعر البترول تربط بينهما علاقة وفق المعادلة التالية:

$$PP = C(1)*TCH + C(2)$$

و بعد تقدير هذه المعادلة الانحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) تحصلنا على النتائج الممثلة في الجدول رقم باستعمال برنامج Eviews9.

الجدول(3-6): تقدير معادلة الانحدار لسعر الصرف و سعر البترول باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 04/02/17 Time: 12:23
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(D(TCH))	-1.726572	0.447659	-3.856893	0.0009
C	1.894505	2.827291	0.670078	0.5098
R-squared	0.403400	Mean dependent var		0.860000
Adjusted R-squared	0.376282	S.D. dependent var		17.45897
S.E. of regression	13.78837	Akaike info criterion		8.165183
Sum squared resid	4182.621	Schwarz criterion		8.263354
Log likelihood	-95.98220	Hannan-Quinn criter.		8.191228
F-statistic	14.87562	Durbin-Watson stat		1.636674
Prob(F-statistic)	0.000854			

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج Eviews9

من خلال الجدول تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية:

$$PP = -1.726572*TCH + 1.894505$$

- نلاحظ من الجدول معامل التحديد $R^2 = 0.4034$ مما يدل على أن التغيرات الحاصلة في أسعار البنترول وبالتالي في العوائد البنترولية مصدرها التغير في أسعار الصرف بنسبة 40.34% والباقي للعوامل غير محددة .
 - نلاحظ تأثير أسعار الصرف جاء سلبيا (-1.72) ومعنوي ($\text{prob} = 0.0008 \leq 0.05$) حيث أن العوائد النفطية الحالية على علاقة عكسية مع أسعار الصرف للفترات السابقة، حيث انه كلما زاد سعر الصرف أي انخفاض لقيمة العملة يؤدي إلى تناقص العوائد النفطية.
 - بخصوص المعنوية الإجمالية للنموذج نجد أن النموذج مقبولا إحصائيا حيث ($\text{prob} F = 0.0008 \leq 0.05$).
- كما أن النموذج أعلاه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطار، وبالتالي يمكن القول أن النموذج مقبولا إحصائيا.

خلاصة:

في هذا الفصل قمنا باستعراض تحليل العلاقة بين تطور سعر الصرف وسعر النفط في الجزائر من خلال تقديم مفاهيم عامة حول نموذج الانحدار الخطي البسيط من حيث صياغة النموذج وفروضه وتقدير معاملات النموذج واختبار الفرضيات. أما الدراسة التطبيقية فقد قمنا باختبار استقرارية السلسلة الزمنية لسعر الصرف وسعر البترول، حيث توصلنا من خلال دراستنا إلى انه تربط بين المتغيرين علاقة إلا أنهما غير متكاملان وهذا راجع لعدم استقرارهما عند نفس المستوى، بالإضافة إلى التغيرات الحاصلة في أسعار البترول نتيجة التغير الحاصل في أسعار الصرف.

خاتمة عالمة

لا تزال صادرات المحروقات تمثل المصدر الرئيسي لتراكم احتياطات الصرف في الجزائر؛ بالرغم من تطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية منذ فترة التسعينات، والتي تهدف من خلالها إلى التخلص من التبعية للعوائد النفطية، حيث مع مطلع الألفية الثالثة تم تعظيم الاحتياطات النفطية الدولية لدى بنك الجزائر، كما تم استغلال هذه الفوائض المالية في تسديد ديونها وكذا إنشاء صندوق ضبط الإيرادات. ومن خلال دراستنا تم تسليط الضوء على أسعار الصرف وأسعار النفط ومعرفة مدى تأثير الأول على الثاني.

اختبار الفرضيات:

- فيما يخص الفرضية الأولى، فقد أكدت الدراسة حيث اثبت أن سعر الصرف في الجزائر مر بمراحل متعددة شهدت عدم الاستقرار في قيمة الدينار الجزائري.
- وفيما يخص الفرضية الثانية التي فقد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية، فالجزائر لا تزال تعتمد على المحروقات كقطاع وحيد في توفير الأموال خاصة.
- أما بالنسبة للفرضية الثالثة فنجد أن طبيعة العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار النفط علاقة عكسية حيث انه كلما زاد سعر الصرف أي انخفاض لقيمة العملة يؤدي إلى تناقص العوائد النفطية وهذا على ضوء ما درسنا أي أن الفرضية ليست صحيحة.

نتائج الدراسة:

- من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من دراستنا لهذا الموضوع ما يلي:
- تتأثر أسعار البترول بمختلف الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية مما يدفع إلى عدم الاستقرار وتولد ذلك عن أزمات مالية متتالية للاقتصاديات النفطية.
 - تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي والزراعي.
 - إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك أثر غير مباشر لسعر الصرف في تقلبات سعر النفط من خلال آليات وأساليب السياسة المالية والنقدية واحتياط الصرف.
 - ارتباط اقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعل هذا القطاع المصدر الرئيسي للعملة الصعبة حيث أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تحقيق مستويات هامة من العوائد النفطية.

التوصيات والاقتراحات:

- من خلال دراستنا للموضوع يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل في ما يلي:
- عدم الاعتماد على مداخل المحروقات والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي والصناعي.
 - تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي.

- يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج ايجابية على المدى القصير لكنها ستؤدي إلى نتائج سلبية على المدى البعيد في سعر الصرف، وللتخلص من آثار أسعار النفط يجب وضع سياسات اقتصادية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط.

آفاق الدراسة:

- رغم أننا سعينا للامام بأهم جوانب الموضوع وما هذه الدراسة إلا جزء يسير لا يخلو من النقائص وهو ما يفتح أمامنا آفاقا جديدة يمكن أن تكون مستقبلا لإشكاليات بحوث أخرى:
- إمكانية تسعير البترول خارج الدولار وتأثيره على الاقتصاد الجزائري.
 - تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على احتياطات الوطنية.
 - اثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

1. الكتب:

1. السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
2. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان، 1999.
3. محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي "ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره"، منشأة المعارف، مصر، 2004.
4. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
5. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر O.2004/2003
6. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
7. عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
8. بوقليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2010.
9. محمد عبد الشفيق عيسى، "العالم الثالث و التحدي التكنولوجي العربي"، بيروت، 1983.
10. محمد خميس الزوكي، "جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001
11. عبد القادر سيد أحمد، "الأوبك ماضيها ، حاضرها ومستقبلها"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
12. عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
13. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
14. محمد أحمد الدوري "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
15. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، طبعة 2000، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، جوان 2000.
16. مديحه حسن الدغيري، "اقتصاديات الطاقة في العام وموقف البترول العربي منها" الطبعة الثانية، دار الجميل، بيروت، 1998.
17. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997.
18. إسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، دون بلد نشر، 2001.

19. عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2012.
 20. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.
 21. داود حسام علي، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الاردن، 2013 .
 22. ابراهيم نعمة الله نجيب، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2012.
 23. عناني محمد عبد السميع، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009.
 24. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
 25. السيقو وليد إسماعيل وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
- II. الكتب بالغة الأجنبية:
26. Magda Kandil Nazire Nergiz Dincer, **A comparative analysis of exchange rate fluctuations and economic activity**, International Journal of Development Issues, Vol. 7 Iss 2,2008.
 27. Ayoub Antoin, **Le pétrole :économie et politique économique**, 1996.
 28. Ben naceur hassen, **Econometrie**. centred pullication universitaire, Algerie, 2010.
 29. Regis bour bonnais, **Econometrie**. 5éme Edition, DUNOD, Paris, 2004..
 30. Regis bour bonnais, **Econometrie**. 9éme Edition, DUNOD, Paris, 2015.
- III. المذكرات:
31. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.
 32. حمادي نعيمة، " تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2009/2008.
 33. عيسى مقليد، "تطور قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 2008.
 34. شرقي جوهر، بناء نموذج تبني للجباية البترولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، دفعة 2003.

35. سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة 1993-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2012/2011.
36. موري سمية، اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة قياسية- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، 2015/2014.
37. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013/2012.
38. نعمان سعدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 1998.
39. مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة ورقلة، الجزائر 2011/2010.
40. عبد العزيز مقراني، محاولة محاكات أثار تخفيض الدينار الجزائري على بعض التغيرات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2008.
41. مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990/01-2003/04)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2005.
42. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
- IV. الملتقيات:**
43. عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
44. بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005.
45. عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي:إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن، 16-18 ماي 2007.

V. المجالات:

46. بوفليح نبيل، "صندوق ضبط الموارد أداة لضبط و تعديل الميزانية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، سنة 2004.
47. إضاءات، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة السادسة، العدد5، ديسمبر 2010.
48. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 ، جامعة الشلف.
49. شعيب بونوة، رحيمة خياط، سياسة سعر الصرف بالجزائر-نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد 12، جوان 2014.
50. عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف -حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- مجلة البحوث والدراسات، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.
51. صبيحة قاسم هاشم و آخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد25، العراق، 2009.
52. حسان خضر، "أسواق النفط العالمية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 57 ، بدون سنة نشر.
53. بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07 جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009.
54. محمد الحسن محمد أحمد، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة المصرفي، إدارة البحوث، العدد58، السودان، ديسمبر 2010.

VI. القرارات، القوانين والمراسيم:

55. الجريدة الرسمية العدد37 ب29/06/2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة2000.

VII. المواقع الالكترونية:

56. www.elkhabar.com/press/article/11974.

57. www.djazairss.com/elkhabar/616965 .

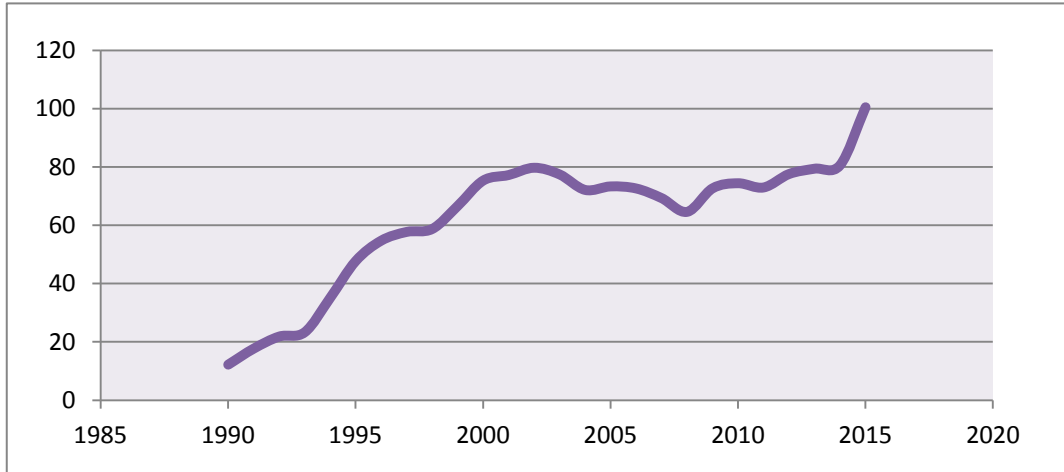
58. www.elmouradia.dz/ ecounomicde L'algerie/ économique et social.

59. www.bank of Alegria

60. www.ons.

الملاحق

الملحق 01: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك العالمي.

الملحق 02: تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2015)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السنة	2014	2015						

للإحصاء. الوطني المصدر: الديوان

الملحق 03: تطور التضخم للفترة (1990-2015)

الوحدة: %.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السنة	2014	2015						

العالمي. المصدر: البنك

الملاحق

الملحق 04: تطور المديونية الخارجية للفترة (1990-2015)

الوحدة: مليون دولار.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المديونية الخارجية	26.64	27	26.67	25.72	29.48	31.57	33.64	31.22
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المديونية الخارجية	30.47	28.31	25.26	22.57	21.64	23.35	21.82	17.19
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المديونية الخارجية	5.60	5.60	5.58	5.68	5.53	4.41	3.69	3.39
السنة	2014	2015						
المديونية الخارجية	3.7	4						

المصدر: بنك الجزائر.

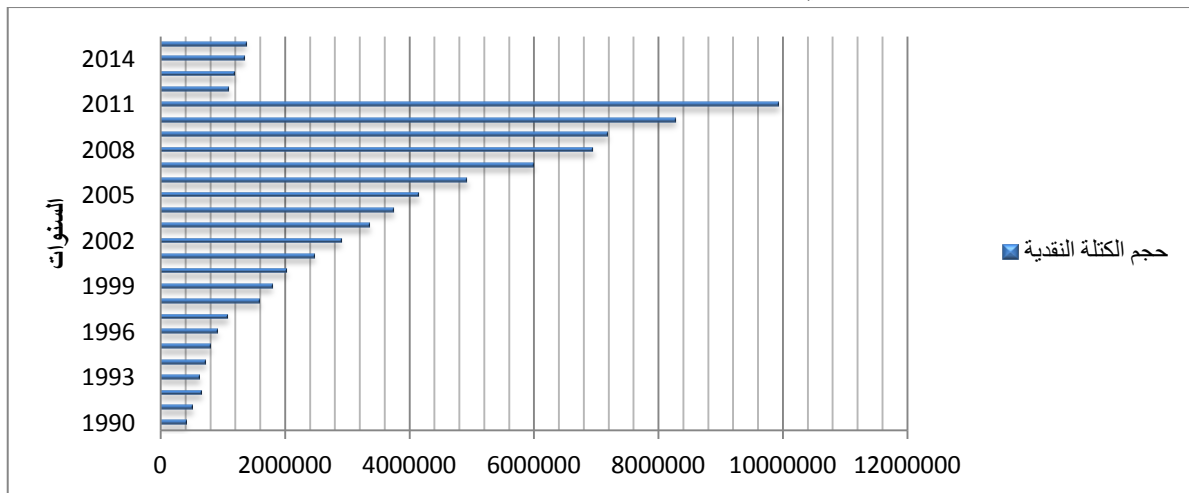
الملاحق 05: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990-2015)

الوحدة: مليار دولار.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الرصيد	0.84	0.5	0.23	-0.03	-4.38	-6.32	-2.09	1.16
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الرصيد	-1.74	-2.38	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الرصيد	17.73	29.55	36.29	3.86	15.32	20.141	12.057	0.134
السنة	2014	2015						
الرصيد	-5.881	-27.537						

المصدر: بنك الجزائر و المديرية العامة للجمارك.

الملحق 06: تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2015).



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات بنك الجزائر.